

## الجزائر

الجزائر جمهورية تقوم على نظام تعدد الأحزاب، ويبلغ عدد سكانها 36 مليون نسمة تقريباً، ويحكمها رئيس الدولة والحكومة (الرئيس) الذي ينتخب بتصويت شعبي لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات . ويخلو الدستور للرئيس سلطة تعين أو إقالة أعضاء الحكومة وكذلك رئيس الوزراء. وقد أعيد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عام 2004 في انتخابات تنافسية كانت شفافة بشكل عام . وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني، أقر البرلمان تعديلاً دستورياً يلغى تحديد مدة تولي الرئيس منصبه بفترتين رئاسيتين لا غير . وتم إجراء انتخابات برلمانية تنافست فيها أحزاب مختلفة في مايو/أيار 2007 بطريقة شفافة عموماً، ولكن السلطات لم تتح لجميع الأحزاب السياسية فرصة الوصول إلى العملية الانتخابية بشكل كامل . وأجرت الحكومة انتخابات محلية شاركت فيها أحزاب متعددة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، ولكن المخالفات والاتهامات بالتزوير شابت تلك العملية الانتخابية. وظلت حالة الطوارئ التي فرضت في 1992 سارية المفعول خلال العام. وقد حافظت السلطات المدنية بشكل عام على السيطرة الفعالة على قوى الأمن.

وفي حين كفل القانون حق تغيير الحكومة عبر الانتخابات، حدت القيود المفروضة على حرية الإنتماء بشكل كبير من قدرة المواطنين على القيام بذلك . وكان بين مشاكل حقوق الإنسان الأخرى الإخفاق في تحديد مصير الأشخاص الذين اختفوا رهن الإعتقال في التسعينيات من القرن الماضي، وتقارير عن إساءة المعاملة والتعذيب، وإفلات المسؤولين الحكوميين من المساءلة والعقوبة، وإساءة استخدام سلطة الاحتجاز قبل المحاكمة، وأوضاع السجون السيئة، ومحدودية استقلالية القضاء، والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة والتجمع . وكان هناك أيضاً قيود متزايدة على الحرية الدينية ومشاكل تتعلق بالقيود المفروضة لأسباب أمنية على التنقل، والفساد وانعدام الشفافية الحكومية، والتمييز والعنف ضد النساء، والقيود على حقوق العمال.

هذا وقد ارتكبت الجماعات المسلحة عدداً كبيراً من الانتهاكات ضد المدنيين والمسؤولين الحكوميين وأعضاء قوات الأمن.

## احترام حقوق الإنسان

القسم 1 احترام سلامة الإنسان، بما في ذلك الحرية من :

### أ. الحرمان التعسفي أو غير المشروع من الحياة

لم ترد أية تقارير عن ارتكاب الحكومة أو أحد عملائها أية أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع

أصدرت وزارة الداخلية بشكل متفرق اعلومات عن عدد الإرهابيين والمدنيين وقوات الأمن الذين لقوا حتفهم . وقد قتلت قوات الأمن، أو أصابت بجراح أو اعتقلت، نحو ألف إرهابي خلال العام . ووفقاً للتقارير الصحفية التي نقلت التقديرات الحكومية، بلغ مجمل عدد الوفيات 321 . وتضمن هذا العدد، قتل الإرهابيين لتسعين مدنياً و69 عنصراً من قوات الأمن؛ وقتلت قوات الأمن ما يقدر بـ 162 من أشتبه بكونهم إرهابيين . وهذه الأرقام أقل من رقم 670 الذي ذكر في عام 2007.

وتعزى معظم الهجمات الإرهابية خلال العام إلى التنظيم الإرهابي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي ظهر في يناير/كانون الثاني 2007 عقب تحالف الجماعة السلفية للدعوة والقتال مع القاعدة في عام 2006.

وقد اتسم هذا العام بالعنف الملحوظ. ففي 8 يونيو/حزيران أودى هجوم مزدوج بالقنابل بحياة 14 شخصاً في الأخضرية. وفي 9 أغسطس/آب، فجر رجل سيارة مفخخة قرب مركز مراقبة تابع للشرطة في زموري، مما أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص وإصابة 19 آخرین. وفي 17 أغسطس، فجر إرهابيون عبوة ناسفة محلية الصنع وأطلقوا النار على ثمانية ضباط شرطة وثلاثة جنود ومدنيين فقتلواهم. وفي 19 أغسطس، قام انتحاري بتقديم نفسه خارج أكاديمية تدريب للشرطة في يسر، مما أدى إلى مقتل 44 شخصاً على الأقل وإصابة 45. وقد أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن جميع هذه الهجمات. وقال وزير الداخلية نور الدين زرهوني في منتصف العام بأن هناك ما بين 200 و300 إرهابي يقومون بنشاطاتهم في البلاد.

#### بـ. اختفاء الأشخاص

شكلت حالات الاختفاء القسري التي ذكر أنها شملت الآلاف مشكلة كبيرة في 1 لتسعينات من القرن العشرين وما زالت تشكل قضية تعطيها وسائل الإعلام وتأثيرها المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وأعلنت الحكومة أن 6,546 شخصاً فقدوا أو اختفوا نتيجة إجراءات حكومية اتخذت بين عامي 1992 و1999، وأن هناك حوالي 10,000 شخص آخر اختفوا أو فقدوا من جراء عمليات اختطاف أو جرائم قتلقام بها إرهابيون. وذكرت المنظمات غير الحكومية أن قوات الأمن لعبت دوراً في اختفاء حوالي 8,000 شخصاً.

وفي شهر فبراير/شباط 2007 وقعت الحكومة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبين ص 01-06 لعام 2006 على إجراءات لتعويض ضحايا الاختفاء. وحتى يمكن للمحكمة سماع اتهامات في قضايا حالات الاختفاء، يتطلب القانون وجود شاهدي عيان على الأقل. وقد نسب الكثير من حالات الاختفاء التي وقعت في التسعينيات في وقت لاحق إلى قوات الأمن؛ ولكن الحكومة لم تتخذ أي إجراءات قضائية بحق أي من عناصر قوات الأمن، ولم يكن هناك أي دليل على أن الحكومة حققت في الحالات التي أقرت بأن قوات الأمن هي التي سببت فيها.

وفي عام 2005، وافق الناخبون في استفتاء شعبي على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي اقترحه الرئيس بوتفليقة والذي أنهى آلة العمل الخاصة التي كان قد تم استخدامها في عام 2003 لتحديد مصير المختفين. وقد دخل الميثاق حيز التنفيذ في عام 2006 مانحا العفو، وحال دون إجراء تحقيق في سلوك وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن والمجموعات المسلحة المدعومة من قبل الحكومة والأشخاص الذين قاتلوا لصالحة الحكومة.

وقد شمل العفو أيضاً أشخاصاً معينين متورطين في نشاطات إسلامية مسلحة ونشاطات إرهابية. وللتأنيل للحصول على العفو، كان يتعين على الأشخاص المتورطين في الأنشطة الإرهابية التوقف عن الأنشطة المسلحة وتسليم أنفسهم وأسلحتهم للسلطات. أما الأشخاص المتورطون في أعمال قتل جماعي أو اغتصاب أو هجمات تفجير القنابل في أماكن عامة، فلم يكونوا مؤهلين للحصول على العفو. وقد تم منح العفو أيضاً للكثير من الإرهابيين القابعين في السجون. وانتقدت بعض المنظمات المحلية غير الحكومية، وبينها إس أو إس مفقودون وجزائرنا والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الميثاق لتمكينه إرهابيين من الإفلات من قبضة العدالة.

وفي 26 مايو/أيار، أعربت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في تقرير لها عن خشيتها من أن قانون 06-01 يوفر حصانة من العقاب لأعضاء الجماعات المسلحة والمسؤولين الحكوميين ومن أن الحكومة لم تستهل بعد إجراءات للتحقيق في مصير المختفين . كما أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها من أن الحكومة لم تعلن المعايير المعتمدة لتعويض أفراد العائلات واشترطت على الذين حصلوا على التعويض بأن يتنازلوا عن حقوقهم في رفع دعوى ضد الحكومة للمطالبة بتعويضات مدنية.

وقد عانت عائلات المختفين من تعقيدات وتأخيرات في الحصول على التعويضات من الحكومة . ووفقاً لوزارة التضامن الوطني، أنشأت الحكومة في عام 2006 صندوقاً خاصاً تقدر قيمته بحوالي 22 مليار دينار (300 مليون دولار) لتعويض الأشخاص المؤهلين بناء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية . وفي أكتوبر/تشرين الأول، قال رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، فاروق قسطنطيني، المحقق الحكومي العام في مسائل حقوق الإنسان، إن نسبة 97 بالمائة من عائلات المختفين قبلت تعويضات على أساس الميثاق. وبحلول نهاية عام 2007، كان قد تم تقديم 17,000 طلب تعويض على الأقل، وتم إقرار حوالي 5300 طلب منها. وهناك 2700 طلب آخر قيد الدراسة. أما الطلبات الـ 9000 المتبقية فإنها لن تستفيد بشكل مباشر من الميثاق، إلا أنه كان من المقرر أن يتلقى الذين قدموا مساعدات مالية من وزارة التضامن الوطني.

وفي 16 مايو/أيار، أعلن وزير الداخلية زر هوني أن 115 حادثاً من حوادث الاختفاء -375 التي وقعت في العامين السابقين كانت مرتبطة بالإرهاب.

#### ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة

يحظر القانون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة؛ ولكن المنظمات غير الحكومية والناشطين المحليين في مجال حقوق الإنسان أفادوا رغم ذلك أن مسؤولين حكوميين استخدمو تلک الممارسات لانتزاع اعترافات. ويمكن أن يواجه المسؤولون في الحكومة أحکاماً بالسجن تصل إلى ما بين 10 سنوات و20 سنة لارتكابهم هذه الأفعال . ولكن الحصانة من العقاب ظلت تمثل، رغم ذلك، مشكلة.

ووفقاً للمحامين المحليين العاملين في مجال حقوق الإنسان، استمر حدوث التعذيب في مراقبة الاعتقال، وكان في أغلب الحالات ضد أولئك الذين تم اعتقالهم لـ "أسباب أمنية".

وفي شهر فبراير/شباط، أفادت منظمة حقوق الإنسان غير الحكومية، الكرامة، بأن حراساً في أحد السجون قاموا، بعد احتجاج يتعلق بالمساحة المخصصة للصلة نظمه السجناء، بتقييد أيدي نحو 80 سجينًا وتجريدهم من ملابسهم وضربيهم بالعصي وقضبان الحديد

وفي 19 مايو/أيار، وضعت محكمة في البليدة أربعة ضباط شرطة، اتهموا بتعذيب خمسة أشخاص مشتبه بهم في مركز الشرطة في الشراقة، تحت مراقبة السلطة القضائية وأمرت باحتجازهم مؤقتاً . وفي 15 ديسمبر/كانون الأول، طلب المدعي العام في البليدة الحكم على كل منهم بالسجن 12 سنة كما طلب من المحكمة إصدار حكم بالسجن سبع سنوات بحق قائد مركز الشرطة السابق . وقد قال الضحايا إن الضباط

استخدمو الصاعق الكهربائي عقب القبض عليهم لإخضاعهم للصدمات الكهربائية وانتزاع اعترافهم في حادث سيارة مسروقة. وكانت القضية ما زالت قيد النظر لدى حلول نهاية العام.

## الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

سمحت الحكومة خلال العام للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وجمعية الهلال الأحمر بزيارة السجون العادية غير العسكرية . وقد تمت زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمعتقلين في مراكز الاحتجاز التابعة لوزارة العدل والمتحجزين في مراكز الشرطة والدرك حسب معايير اللجنة المتعارف عليها . وقد رفضت الحكومة السماح لمراقببي حقوق الإنسان الآخرين بزيارة السجون ومرافق الاعتقال العسكرية أو ذات الحراسة الأمنية المشددة.

وفي فبراير/شباط زار وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر سجن الحراش بعد ورود تقارير عن استخدام الحراس العنف ضد المساجين . وأفادت التقارير الصحفية بأن السجناء اشتكوا من إغلاق غرفة الصلاة.

وفي 9 يونيو/حزيران، أعلن مختار فليون، مدير عام إدارة السجون، أن هناك 7547 سجينًا استفادوا من إطلاق سراحهم مؤقتاً ضمن الجهود الحكومية الرامية إلى تقليل حالة الإكراه في سجون البلد . كما أشار فليون إلى أن هناك 1390 سجينًا استفادوا من برامج إطلاق السراح الخاصة بالعمل /الدراسة في حين منح 8268 سجينًا إطلاق سراح مشروط قبل انتهاء فترة عقوبتهم لحسن سلوكهم . وقال فليون، في مؤتمر صحفي عقد في 22 ديسمبر/كانون الأول، إن هناك 65,000 ألف سجين في نظام السجون الجزائري . وكان فليون قد أعلن في عام 2007 أن هناك 54,000 ألف شخص متحجزين في 127 سجنا.

وقد شكل الإكراه مشكلة في الكثير من السجون . وبموجب إفادات الم حامين العاملين في مجال حقوق الإنسان ، يتم تفسير مشكلة الإكراه جزئياً بإعتماد اللجوء إلى سلطة الاحتجاز قبل المحاكمة التي يتساءل عنها استخدامها . ويتم وضع المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة بشكل منعزل عن السجناء الذين تمت إدانتهم . وقد أعرب فليون، في تصريحه في 2 من شهر أكتوبر، عن القلق بشأن إكراه السجون . وكان الإكراه يعني في بعض الحالات احتجاز الأحداث مع الراشدين؛ إلا أنه كان لدى الحكومة، بشكل عام، مراكز احتجاز منفصلة خاصة بالأحداث . وفي 15 ديسمبر/كانون الأول، أفادت صحيفة محلية بأن اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان (CNCPPDH) قامت بـ 34 زيارة للسجون خلال العام وأبرزت بواطن قلقها بشأن الإكراه و عدم توفر مساحات كافية للأسرة، بالإضافة إلى سوء الإنارة والتقوية والتغذية والنظافة.

وفي تقريرها في مايو/أيار، أعربت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب عن قلقها بشأن تقارير جاء فيها أن مديرية الاستعلامات والأمن (DRS) ، وهي الوكالة العسكرية الاستخباراتية المكلفة بشؤون الأمن الداخلي ، أدارت مراكز اعتقال سرية داخل الثكنات العسكرية في العاصمة الجزائر كانت تعمل خارج نطاق السلطة القضائية.

وأفادت الحكومة بأن 14,000 سجين شاركوا في برامج التدريب المهني المختلفة، في حين شارك 1551 سجينًا في امتحان الكفاءة الخاصة بشهادة التعليم الإعدادي ، وشارك 1357 سجينًا في امتحان البكالوريا . وفي

23 يوليو/تموز ، أصدر الرئيس عفواً عن 260 سجينًا نجحوا في امتحان شهادة التعليم الإعدادي و 36 سجينًا نجحوا في امتحان البكالوريا.

#### د. الاعتقال أو الاحتياز التعسفي

يحظر الدستور الاعتقال والاحتياز التعسفي. وفي 9 سبتمبر/أيلول، صرّح رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، المعين من قبل الحكومة، بأن إساءة استخدام سلطة الاحتياز قبل الم حاكمة يشوّه صورة نظام العدالة الجزائري.

#### دور الشرطة وأجهزة الأمن

تخضع قوات الشرطة الوطنية المكونة من أكثر من 108,000 فرد لسلطة وزارة الداخلية، ولديها صلاحيات على المستوى القومي. وتؤدي قوات الدرك الوطني التابعة لوزارة الدفاع وظائف مشابهة لوظائف الشرطة خارج المناطق الحضرية. أما مديرية الاستعلامات والأمن فتابعة لوزارة الدفاع وتؤدي مهام تتعلق بالأمن الداخلي وإن كانت تقوم أيضًا بمهامات ك مهمات الشرطة في حالات الإرهاب . وكانت قوات الشرطة والدرك فعالة بشكل عام في المحافظة على النظام . ويتم تزويد جميع أفراد قوات ا لأمن بنسخة من مبادئ السلوك الواجب اتباعها تحديدًا وقواعد السلوك وعقوبات التعسف وإساءة استخدام السلطة . وكان الفساد موجوداً، خاصة في صفوف شرطة الجمارك . ووفقاً للتقارير الصحفية، مثل 960 مسؤولاً من مصلحة الجمارك أمام لجان تأديبية بسبب الإهمال أو الفساد الرس مبين خلال الأعوام الثلاثة الماضية . وفي 27 يوليو/تموز، أبلغ المسؤولون عن الجمارك عن 215 قضية تأديبية خلال الربع الأول من العام؛ وقد أسفرت 118 قضية منها عن صدور قرارات توبيخ رسمية في حين أسفرت تسعة قضايا عن الإيقاف عن العمل.

وقد ظلت الحصانة من العقاب تمثل مشكلة ملحوظة. ولم تتوفر الحكومة تقارير مفصلة للمواطنين حول كل من عدد أو نوعية المخالفات التي ارتكبها أفراد الشرطة أو الجيش أو قوات الأمن الأخرى، أو العقوبات التي فرضت عليهم.

وبناءً على ما أورده المحامون العاملون في مجال حقوق الإنسان، والمسؤولون في الشرطة، والمنظمات المحلية غير الحكومية، حدث أكبر عدد من حالات إساءة استخدام السلطة بين صفوف الشرطة نتيجة عدم اتباع الشرطة للقواعد التوجيهية الموضوعة بشأن عمليات الاعتقال.

#### الاعتقال والاحتياز

ينص القانون على ضرورة حصول أفراد الشرطة على مذكرات إستدعاء من مكتب ال مدعى العام لكي تفرض على المشتبه به الحضور إلى مركز الشرطة من أجل إجراء الاستجواب الأولى . ويتم استخدام مذكرات الإستدعاء أيضًا لإخبار المتهم و/أو الضحية على حضور المحاكمة أو جلسة الاستماع.

وتتصدر الحكومة المذكرات في ثلاثة أحوال مختلفة: لإحضار شخص من محل عمله أو إقامته إلى المحكمة، أو لتنفيذ طلب وافق عليه المدعى العام لاحتياز أحد الأشخاص في انتظار المحاكمة، أو لاعتقال مشتبه به يخشى من فراره. ويمكن للشرطة أن تعقل الأشخاص دون الحصول على مذكرة اعتقال إذا شاهدت ارتكاب

جريمة. وقد أفاد المحامون أن الإجراءات الخاصة بمذكرات الاعتقال والإستدعاء عادة ما كان يتم تنفيذها بصورة سليمة.

وينص الدستور بشكل مفصل على أن المشتبه به يمكن احتجازه لمدة تصل إلى 48 ساعة من دون توجيهاته. وإذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لجمع أدلة إضافية، يمكن للشرطة أن تطلب من الـ مدعى العام تمديد فترة الاحتجاز إلى 72 ساعة. أما أولئك المشتبه في تورطهم بعمليات الإرهاب أو التخريب، فيمكن احتجازهم لمدة 12 يوماً بشكل قانوني دون توجيهاته لهم أو السماح لهم بالاتصال بمحامٍ. وقد التزمت قوات الأمن في الممارسة العملية، بشكل عام، بفترة الثمانية وأربعين ساعة في القضايا التي لا تتعلق بالإرهاب.

وظل الاحتجاز المطول الذي يسبق المحاكمة يعتبر مشكلة. ولا يمنح القانون الشخص المحتجز الحق صدور قرار قضائي سريع بشأن مدى قانونية احتجازه. ويمكن إبقاء الأشخاص المتهمين بارتكاب أفعال ضد أمن الدولة، بما في ذلك الإرهاب، في الحجز السابق للمحاكمة لمدة تصل إلى 20 شهراً بموجب قانون العقوبات، ويتوارد على المدعي العام أن يظهر ، مرة كل أربعة أشهر، الأسباب الداعية إلى استمرار الحجز السابق للمحاكمة.

ونادراً ما رفض القضاة طلبات المدعين العاملين الخاصة بتمديد الحجز الاحتياطي، والتي يمكن استئنافها أمام محكمة أعلى إلا أنه نادراً ما كان يتم إسقاطها . أما إذا ما تم إسقاط قرار الحجز، فيمكن للمدعي عليه المطالبة بتعويض. ويت乾坤 معظم المحتجزين من الاتصال فوراً بمحامٍ يختارونه، وإذا كان المحتجز معوزاً توفر الحكومة محامياً له . ووفقاً لإدارة السجون، كان هناك 6100 محتجز ينتظرون المحاكمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، أي أنهم كانوا يشكلون 11 بالمئة من مجمل الأشخاص الموجودين في السجون.

ولا يوجد نظام للكفالة، إلا أنه يتم عادة في القضايا التي لا تتضمن جنایات الإفراج عن المشتبه بهم بموج بـ "الحرية المؤقتة" خلال انتظار المحاكمة. ووفقاً للحرية المؤقتة ، يجب على المشتبه بهم الذهاب أسبوعياً إلى قسم الشرطة الواقع في منطقتهم ويحضر عليهم مغادرة البلاد.

وينص قانون العقوبات على أنه يتبعن القيام فوراً بتبلیغ المحتجزين في حالات الاحتجاز الذي يسبق المحاكمة بحقهم في الاتصال بأفراد عائلتهم واستقبال الزوار وبحقهم في الحصول على فحص من قبل طبيب يختارونه بأنفسهم بعد انتهاء فترة الاحتجاز . وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأي مشتبه به أن يطلب فحصاً طبياً لدى دخوله المبني التابع للشرطة أو قبل المثول أمام القاضي. لكن في الممارسة العملية، كان فحص المعتقلين لا يتم عادة إلا بعد انتهاء فترة اعتقالهم. وقد استمر وجود تقارير خلال العام حول عدم توفير هذه الحقوق للمعتقلين.

ووفقاً للمحامين الناشطين في مجال حقوق الإنسان، اتهمت السلطات كمال عكاش في يوليو / تموز بالانتقام إلى منظمة إ رهابية، وكان ما زال في السجن لدى انتهاء العام . وقالت منظمة العفو الدولية (آمنسيتي إنترناشونال) إن عمالء مديرية الاستعلامات والأمن اعتقلوا عكاش في سبتمبر /أيلول 2007 وأبقوه محتجزاً دون توجيه تهمة إليه مدة عشرة أشهر . وبحلول نهاية العام، كان محمد فاطمية ما زال م عقلاً في سجن سرکاجي بتهم تتعلق بالإرهاب بعد اعتقال عمالء مديرية الاستعلامات والأمن له واحتجازه في السجن الانفرادي طوال عام 2007. وقال المدافعون عن حقوق الإنسان إن السلطات واصلت اعتقالها لمحمد رحموني في المحكمة العسكرية في البليدة دون السماح له بالاتصال بمحامٍ.

وأفرجت السلطات عن فتحي حمادوش في أكتوبر /تشرين الأول 2007؛ وقد ظل حمادوش معتقلًا في عهدة مديرية الاستعلامات والأمن منذ مارس /آذار 2007 بدون توجيه أي تهمة إليه . وقالت المنظمات غير الحكومية إن السلطات أفرجت أيضًا عن يوسف بلمعاز وابراهيم عابد في عام 2007 بعد سبعة أشهر من السجن الانفرادي. وقد تمت محاكمتهما وتبرئتهما من تهم الانتقام إلى منظمة إرهابية تنشط في الخارج.

ووفقًا لمنظمات غير حكومية محلية ودولية اخترق في عام 2006 كل من محمد رابح عجين وزين الدين بلعسل وحبيب بوخاتمي، ووضعوا في وقت لاحق في الاحتجاز السابق للمحاكمة في مدينة الجزائر . وبعد ذلك بأربعة أشهر ، مثلوا أمام قاض ووجهت إليهم تهمة الانتقام إلى مجموعة إرهابية تعمل في الجزائر وفي الخارج. وقد برأت المحكمة ساحة بلعسل؛ في حين حُكم على كل من عجين وبوخاتمي بالسجن ثلاث سنوات.

#### هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

رغم أن الدستور يكفل استقلالية القضاء، يمارس الرئيس السلطة القضائية العليا، وقد حدث مراسيم ونفوذ السلطة التنفيذية من استقلالية القضاء. وبينما ينص الدستور على الحق في الحصول على محاكمة عادلة، إلا أن السلطات لم تحترم بشكل تام في التطبيق العملي المقتضيات القانونية المتعلقة بحقوق المدعى عليهم وتم حرمانهم من الإجراءات القانونية المعمول بها.

ومجلس القضاء الأعلى هو الجهة المسؤولة عن الإلتزام القضائي وعن تعيين جميع القضاة . ويشغل الرئيس بمقتضى منصب رئيس مجلس.

يتكون النظام القضائي من م حاكم مدنية، وهي المحاكم المكلفة بالنظر في القضايا الخاصة بالمدنيين الذين يواجهون تهمًا لا تتعلق بالأمن أو الإرهاب؛ ومحاكم عسكرية، وهي محاكم يمكنها النظر في قضايا تتعلق بمدنيين يواجهون تهمًا تتعلق بالأمن و الإرهاب . ويمكن للمحاكم الجنائية العادلة النظر في القضايا المتعلقة بالمخالفات الأمنية على المستوى المحلي . و تستند القرارات القانونية المتعلقة بالشؤون العائلية إلى الشريعة الإسلامية (القانون الإسلامي) بالإضافة إلى القانون المدني.

وتنتظر المحاكم العسكرية في وهران والبليدة وقسنطينة وبشار في القضايا المرتبطة ب أمن الدولة والتجسس وغيرها من الجرائم الأخرى المرتبطة بالأمن التي يرتكبها عسكريون ومدنيون. وت تكون كل محاكمة من ثلاثة قضاة مدنيين وقاضيين عسكريين. ومع أن الرئيس في كل محاكمة مدني، إلا أن كبير القضاة ضابط عسكري . ويجب على محامي الدفاع أن يكونوا معتمدين من قبل ال محكمة العسكرية إذا أرادوا الترافع أمام المحكمة . ويرجع حضور الجمهور لجلسات المحكمة لمشيخة هيئة القضاة . ويتم تقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا مباشرة. وفي الوقت الذي تنظر فيه المحاكم العسكرية في القضايا، إلا أنها لا تكشف المعلومات التي تتعلق بالإجراءات إلا في بعض الأحيان . ولم تتوفر أي معلومات للجمهور عن أي من القضايا التي كانت تلك المحاكم تنظر فيها خلال هذا العام.

يراجع المجلس الدستوري الذي يتتألف من تسعة أعضاء دستورية المعاهدات والقوانين والأنظمة الإجرائية . ورغم أن المجلس ليس جزءاً من النظام القضائي، إلا أنه يملك سلطة إلغاء القوانين التي يجدتها غير دستورية، والتصديق على صحة نتائج أي انتخابات، والقيام بدور الحكم النهائي فيما يتعلق بالتعديلات التي يوافق عليها مجلسا البرلمان قبل أن تصبح قانوناً نافذاً.

## إجراءات المحاكمة

يفترض أن المدعي عليهم أبرياء ولهم الحق في حضور المحاكمة وفي استشارة محام تتم تغطية نفقاته من المال العام إن استدعى الأمر ذلك . وتجري معظم المحاكمات علناً دون هيئة محففين . ويمكن للمدعي عليهم مواجهة أو استجواب الشهود الذين يقومون بالشهادة ضدهم كما يمكنهم استدعاء الشهود أو تقديم الأدلة لصالحهم . وقد تم أحياناً حرمان المتهمين ومحاميهم من الإطلاع على الأدلة التي بحوزة الحكومة وال المتعلقة بقضاياهم . ويحق للمدعي عليهم استئناف الحكم الصادر بحقهم . وتعتبر شهادة الرجل وشهادة المرأة متساوية في نظر القانون.

## السجناء والمعتقلون السياسيون

لم يكن هناك تقارير تشير إلى وجود سجناء أو معتقلين سياسيين خلال العام.

## الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

لم يكن القضاء مستقلاً تماماً ومحايداً في المسائل المدنية وافتقد الاستقلالية خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان . وذكر أن العلاقات العائلية والوضعية الاجتماعية للأطراف المعنيين أثرت على القرارات الصادرة . ويمكن للأفراد رفع دعاوى قضائية ، كما أن هناك إجراءات إدارية خاصة بالعفو ، والتي يمكن أن توفر تعويضات عن الأضرار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتعويضات عن التصرفات الخاطئة المزعومة

– التدخل التعسفي في خصوصية الفرد أو في شؤون الأسرة أو المنزل أو في المراسلات

يحظر الدستور هذه التصرفات ، ولكن ، من الناحية العملية ، انتهكت السلطات الحكومية حقوق المواطنين في الخصوصية . ووفقاً للناشطين في مجال حقوق الإنسان ، قامت الحكومة بمراقبة اتصالات خصومها السياسيين والصحفيين وجماعات حقوق الإنسان ومن يشتبه بكونهم إرهابيين . وذكر أن مسؤولي الأمن قاموا بتفتيش منازل بدون الحصول على مذكرات تفتيش.

القسم 2 – احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير وحرية الصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير وحرية الصحافة، لكن الحكومة قيدت هذه الحقوق من الناحية العملية عن طريق توجيهاته اتهامات تدعى التشهير والقذف وعن طريق ممارسة ضغوط غير رسمية على الناشرين والمحررين والصحفيين.

وكان بإمكان الأفراد، بشكل عام، انتقاد الحكومة في مجالسهم الخاصة دون التعرض للإنتقام. لكن المواطنين عموماً كانوا يمارسون الرقابة الذاتية على أي انتقادات علنية للحكومة. وقد حاولت الحكومة عرقلة هذه الانتقادات عن طريق مراقبة المجتمعات السياسية.

وينص القانون على أن حرية التعبير يجب أن تحترم "كرامة الأفراد ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع القومي". ويعطي مرسوم حالة الطوارئ الذي وضع موضع التطبيق في 1992، وكان العمل به ما زال جارياً خلال العام، الحكومة سلطات واسعة للحد من تلك الحريات ولا تأخذ الإجراءات القانونية ضد ما تعتبره تهديداً للدولة أو للنظام العام. وجّمّ مرسوم رئاسي صدر في 2006 حرية التعبير فيما يتعلق بسلوكيات قوات الأمن خلال النزاع الداخلي في التسعينات من القرن الماضي.

تملك الحكومة محطات الإذاعة والتلفزيون التي كانت تغطيتها مؤيدة لسياسات الحكومة. وخلال الفترات غير الانتخابية، حرم المتحدثون باسم المعارضة بشكل عام من استخدام الراديو أو التلفزيون العام. وكانت قدرة بعض أحزاب المعارضة على استخدام التلفزيون محدودة جداً. ولم تكن هذه القيود واضحة بنفس الدرجة بالنسبة للراديو. وقد حصل مرشحو الأحزاب السياسية والمرشحون المستقلون على وقت متساوٍ في قنوات الراديو خلال حملة الثلاثة أسابيع التي سبقت الانتخابات التشريعية في شهر مايو /أيار 2007، وأيضاً قبل الانتخابات المحلية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وقالت عدة أحزاب معارضة أن حصتها اليومية في وسائل الإعلام خلال فترة الثلاثة أسابيع كانت بمثابة المرة الأولى التي سمح لها فيها باستخدام وسائل الإعلام منذ الدورة الانتخابية السابقة.

ويتألف الإعلام المطبوع من العديد من المطبوعات المؤيدة أو المعارضة للحكومة بدرجات متفاوتة. وطبقاً لإحصائيات وزارة الاتصال، كانت هناك 29 صحيفة تجاوز توزيع كل منها 10,000 نسخة. وتمتلك الحكومة صحفتين تصدران باللغة الفرنسية وثلاث صحف تصدر باللغة العربية. وتتمتع أحزاب سياسية كثيرة، بما فيها الأحزاب الإسلامية المشروعة، بالقدرة على الوصول إلى الصحف المستقلة وقد استفادت من ذلك للتعبير عن آرائها. كما قامت أحزاب المعارضة بنشر المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت وعن طريق البيانات.

ويسمح القانون للحكومة بفرض غرامات وبسجن الصحفيين بش كل يحد من حرية الصحافة. وقد قامت الحكومة بعمليات الرقابة المباشرة وغير المباشرة على وسائل الإعلام، كما قامت بتربيتها بهدف دفعها إلى ممارسة الرقابة الذاتية. كما قامت الحكومة باستخدام قوانين التشهير لمضايقته واعتقال الصحفيين، وقد واجهت الصحافة الانتقام من قبل الحكومة لانتقادها مسئولين حكوميين.

وترتكز الاتهامات المتعلقة بالتشهير على قانون صدر في عام 1990 يحمي الإسلام من التشهير، ويسيطر على القدرة على الوصول إلى المعلومات الخارجية، ويبعث الكتب التي تهدد الوحدة الوطنية. وفي عام 2001، قامت الحكومة بتعديل القوانين لتجريم الكتابات والرسوم الكاريكاتورية والخطابات التي تسب أو تهين الرئيس أو البرلمان أو القضاة أو القوات المسلحة. ويفرض قانون العقوبات غرامات باهظة وأحكاماً بالسجن تصل إلى 24 شهراً على مرتكبي التشهير أو "إهانة" الشخصيات الحكومية، بمن فيهم الرئيس

وأعضاء البرلمان والقضاة وعناصر القوات المسلحة أو أي "سلطة أخرى مسؤولة عن حفظ النظام العام". ويواجه المدانون أحکاماً بالسجن لمدد تتراوح بين 3 إلى 24 شهراً وغرامة تتراوح بين 50,000 و500,000 دينار (من 737 إلى 7370 دولار أمريكي).

وقد استخدمت الحكومة قوانين التشهيـر هذه بشكل منـظم في محاولة للضغط على المحرريـن والصحفـيين وماـلكـي دور الطـبـاعة. وفي ديسمبر/كانون الأول، انتقدت منـظمة مراسـلون بلا حدود قوانـين التـشـهيـر على أنها "تشـريع قـمعـي". وفي أكتـوبر/تشـرين الأول 2007، شـجب الـاتـحاد الـدولـي لـلـصـحفـيين الـاجـراءـات الـتي اـتـخـذـتها الـحـكـومـة ضـدـ الصـحفـيين.

وقد تـعرض عمر بـلهـوشـات، مـحرـر صـحـيفـة الـوطـن الـتي تـصـدر بالـلـغـة الفـرنـسـية لـضـغـط حـكـومـي طـوال الـعـام بـسبـب مـقـالـات نـشـرت في جـريـدـته. وفي 4 مـارـس/آذـار، أـيدـت محـكـمة استـئـنـاف في جـيـجل الإـدـانـتين الصـادـرـتين بالـتشـهيـر بـحق بـلهـوشـات والمـعـلـق الصـحفـي شـوـقـي عـمـارـي . وـحـكـم على كـلـ من بـلهـوشـات وـعـمـارـي بالـسـجـن شـهـرـين وـبـغـرامـة قـدرـها مـاـلـيـون دـيـنـار (15,000 دـولـار) بـسبـب تعـليـقـات وـردـت في مـقـالـ نـشـرتـه صـحـيفـة الـوطـن في عـام 2006.

وفي 23 ديسمبر/كانون الأول، حـكـمت محـكـمة في مدـيـنة الجـزاـئـر على بـلهـوشـات وـالـصـحفـية سـليمـة تـلـمـسـاني بالـسـجـن ثـلـاثـة أـشـهـر وـبـغـرامـة قـدرـها 50,000 دـيـنـار (737 دـولـار) بـدعـوى تـشـهيـرـهـما، في مـقـالـ نـشـرتـه في عـام 2004، بـمعـالـج يـمـارـس العـلاـج بـواـسـطـة "الـرقـيـا" الشـرـعـيـة. وـكـان بـلهـوشـات وـتـلـمـسـاني ماـزـالـا طـلـيقـين لـدى حلـولـ نـهاـيـة الـعـام بـانتـظـار الـبـيـت في دـعـوى الـاستـئـنـاف.

وقـالت منـظـمة مرـاسـلون بلا حدـود إن إـحدـى المحـاكـم استـدـعـت بـلهـوشـات لـمـثـولـ أـمـاـهـا في 28 ديسمبر/كانـون الأول بـخـصـوصـ ثـلـاثـ دـعـاوـى تـشـهيـرـ تـنـعـلـق بـمـقـالـات نـشـرتـهـا بـلهـوشـات قـلـ عـدـة أـعـوـام حـول زـيـادـة تـكـالـيف السـفـر جـوـا وـعـلـمـيـات قـتلـ الشـرـطـة لـمـتـظـاهـرـين. وـقـد أـرجـأـت المحـكـمة موـعـدـ النـظرـ في القـضاـيـا حـتـى يـنـايـر/كانـون الثاني 2009.

وـفي 15 مـارـس/آذـار، تـلقـى يـاسـر عـبـدـ الـحـيـ، وـهـوـ صـحـفيـ يـعـمـلـ فـيـ الجـريـدـة الـيوـمـيـ الشـروـقـ الـيـوـمـيـ الصـادـرة بالـلـغـة الـعـرـبـيـة، أـمـرـاـ منـ المحـكـمة بـدفعـ غـرـامـات تـبـلـغـ 4 مـلاـيـن دـيـنـار (60,000 دـولـار) عـلـى خـلـفـيـة أـرـبـع دـعـاوـى تـشـهيـرـ مـنـفـصـلـة رـفـعـتـ ضـدهـ. وـقـد وـاجـهـ عـبـدـ الـحـيـ عـقوـبـاتـ قـضـائـيـة بـسبـبـ إـنـقـاذـهـ المـزعـوـ مـةـ لـسوـءـ الإـدـارـةـ فـيـ حـكـومـةـ جـيـجلـ الـمحـلـيـةـ.

وـفي 10 يـونـيو/حزـيرـانـ، سـحبـتـ الـحـكـومـةـ الـاعـتمـادـ الصـحـفيـ المـمـنـوحـ لـكـلـ منـ مدـيرـ مـكـتبـ وكـالـةـ الصـحـافـةـ الفـرنـسـيةـ (AFP) وـمـديـرـ مـكـتبـ وكـالـةـ روـيـترـزـ لـلـأـنـبـاءـ رـدـاـ عـلـى تـقارـيرـ نـشـرتـهـاـ الـوكـالـاتـ حـولـ هـجـمـاتـ إـرـهـابـيـةـ فـيـ الـبـلـدـ. وـادـعـتـ السـلـطـاتـ أـنـ التـقارـيرـ بـالـغـتـ، أـوـ أـورـدـتـ مـعـلـومـاتـ خـاطـئـةـ، بـشـأنـ هـجـومـ إـرـهـابـيـ وـقـعـ فيـ 9 يـونـيو/حزـيرـانـ فـيـ بـنـيـ عـمـرانـ.

وـفي 26 أـكتـوبـر/تشـرينـ الأولـ، حـكـمتـ محـكـمةـ عـلـىـ الصـحـفيـ نـورـ الدـيـنـ بـوـكـرـاعـ بـالـسـجـنـ ثـلـاثـةـ أـشـهـرـ معـ وـقـفـ التـنـفـيـذـ وـدـفـعـ غـرـامـةـ قـدرـها 30,000 دـيـنـار (440 دـولـار) بـعـدـ أـشـتـكـىـ قـائـدـ شـرـطـةـ مـنـ مـقـالـ كـتـبـهـ بـوـكـرـاعـ فـيـ عـامـ 2007ـ وـاتـهمـ فـيـ الشـرـطـةـ الـمـلـحـيـةـ بـالـفـسـادـ. وـقـد طـالـبـتـ السـلـطـاتـ فـيـ بـداـيـةـ الـأـمـرـ بـالـحـكـمـ عـلـىـ بـوـكـرـاعـ بـالـسـجـنـ عـامـ بـتـهمـ "إـفـشـاءـ أـسـرـارـ التـحـقـيقـ باـسـتـخدـامـ سـنـدـاتـ سـرـيـةـ" وـ"إـهـانـةـ شـرـفـ وكـالـةـ حـكـومـيـةـ" وـالـقـذـفـ.

وفي 28 أكتوبر/تشرين الأول، أصدرت محكمة استئناف في سعيدة حكمًا إضافيًّا بالسجن شهرين على الصحفي حسن بوراس تضاد إلى الحكم الصادر بحقه أساساً بتسديد غرامة تبلغ 40,000 دينار (590 دولار). وفي 24 مارس/آذار، أدانت محكمة محلية حسن بوراس بتهمة "مهاجمة مؤسسات حكومية" بسبب مقال نشر في عام 2006 وانتقد إدارة بلدية البيض.

وفي 12 ديسمبر/كانون الأول، اعتقلت السلطات ثم أفرجت في وقت لاحق عن الصحفي فيصل بن مجاهد، محرر صحيفة أجي ريبوبليكان، لدعوى تشهير كانت مازالت قائمة ضده لم يبيت في أمرها منذ التسعينات، أثناء محاولته ركوب طائرة في مدينة الجزائر.

وقد أيدت محكمة استئناف مدينة الجزائر الحكمين الأصليين اللذين صدرتا في أبريل 2007 بسجن المحرر على فضيل والصحفية نايلة برحال ستة أشهر مع وقف التنفيذ. وخفضت المحكمة مبلغ الغرامة الأصلي من 500,000 دينار (7370 دولار) إلى 50,000 دينار (737 دولار). وكانت إحدى محاكم مدينة الجزائر قد أدانتهما في عام 2006 بتهمة تشويه سمعة الزعيم الليبي معمر القذافي وتهديد أمن الدولتين الجزائرية والليبية.

لم تكن هناك أي مستجدات في ما يتعلق بدعوى الاستئناف التي رفعها في إبريل /نisan 2007 سعد لوناس، الذي كان قد صدر عليه حكم بالسجن عاماً واحداً بتهمة التهرب من دفع الضريبة على أساس شكوى كانت قد رفعتها ضده وزارة التجارة تعود إلى عام 1995. وقد تعرض لوناس لضغوط قانونية طوال أكثر من عشرة أعوام أثناء تشغيله المطبعة الخاصة الوحيدة في البلد.

خفضت إحدى محاكم الاستئناف الحكم الذي كان قد صدر في أكتوبر /تشرين الأول 2007 على الصحفي ضيف طلال، الذي أدين بتهمة التشهير لمقال كشف عن الخسائر المالية التي تكبدتها إحدى الوزارات الحكومية، إلى غرامة قيمتها 5,000 دينار (75 دولار) والسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ. وقد استأنف طلال الحكم في سبتمبر/أيلول.

كان نفوذ الحكومة الاقتصادي على وسائل الإعلام كبيراً. وكانت تتم طباعة معظم الصحف في المطبع التي تملكها الحكومة، باستثناء صحف الوطن والخبر ولوكتيديان دوران والشروق اليومي.

واستمرت الحكومة في ممارسة نفوذها على الصحافة المستقلة من خلال شركة الإعلان المملوكة من قبل الدولة، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEPE)، وهي الجهة التي تحدد أي الصحف المستقلة يمكنها الاستفادة من الإعلانات التي تنشرها الشركات والهيئات المملوكة من قبل لدولة. وبذلك تحكم الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، وبالتالي الحكومة، في أكبر مصدر دخل بالنسبة لمعظم الصحف. وكما كان الحال في السنوات القليلة الماضية، لعب المعلنون المستقلون دوراً أصغر بكثير، ولكنه متزايد الوضوح، كمصدر للدخل من الإعلانات.

وخلال المعرض الدولي للكتاب بالجزائر الذي يقام سنويًا في أكتوبر /تشرين الأول، حضرت وزارة الشؤون الدينية بيع 1471 كتاباً دينياً. وحضرت الحكومة، قبل فترة قصيرة من معرض الكتاب، طباعة أحد كتب المؤلف محمد بن شيكو الذي ينتقد الحكومة بشكل علني، "يوميات رجل حر". وكان مسؤولون حكوميون قد قاموا خلال معرض كتاب عام 2007 بمصادرة وحظر كتاب سابق ألفه بن شيكو بعنوان "سجون الجزائر".

وتنتشر أطباق الاستقبال الهوائي بشكل واسع وقد أتاحت لما يقارب من 60 بالمائة من المنازل مشاهدة الفنوات الأوروبية والערבية.

واستمرت قدرة الثقافة الأمازيغية على الوصول إلى الإعلام المرئي والمطبوع في الت ami . وكما حدث في السنوات الأخيرة، ازدادت البرامج الأمازيغية (اللغة الأمازيغية أو البربرية) على الفنوات التي تذيع باللغات غير البربرية. كما ازدادت الإعلانات بالأمازيغية على جميع قنوات الإذاعة والتلفزيون . وابتداء من العام الدراسي 2006-2007، دُرّست اللغة الأمازيغية في المدارس الابتدائية بشكل رسمي ابتداء من الصف الرابع، وذلك في المحافظات السبع عشرة ذات الغالبية البربرية . وفي عام 2007، أنشأت الحكومة أكاديمية ومجلسا أعلى للغة الأمازيغية، وفقاً للبند الثالث من الدستور الذي ينص على أن الأمازيغية هي لغة وطنية . وتُخضع المؤسسات لسلطة الرئاسة.

استمرت الحكومة في تقييد تغطية وسائل الإعلام المحلية والعالمية للقضايا المرتبطة بـ "الأمن الوطني والإرهاب". وقد ظل مكتب فضائية الجزيرة مغلقاً منذ حظرت الحكومة على الفضائية العمل داخل البلد في عام 2004 بسبب بثها برنامجاً ظهرت فيها شخصيات معارضة تتقدّم الحكومة . واستمر سحب الحكومة لاعتماد الصحفي من عدة صحفيين أجانب أو رفض طلباتهم الحصول على اعتماد صحي.

### حرية إستخدام الإنترنت

لم تعرقل الحكومة بشكل عام القدرة على الوصول إلى شبكة الإنترنت واستخدامها؛ ولكن الحكومة راقبت الرسائل الإلكترونية وغرف الدردشة واتخذت، في بعض الأحيان، إجراءات قضائية بحق أحد شخص بسبب المحتوى الذي نشروه على موقع إلكترونية خاصة . وفي يونيو/حزيران 2007، حكمت إحدى المحاكم على صاحب المدونة الإلكترونية [بلوغر] عبد السلام بارودي بدفع غرامة قدرها 10,000 دينار (167 دولار) لنشره مواد تشهيرية في مدونة شخصية . ويمكن لمدمني خدمات الإنترنت أن يواجهوا عقوبات جنائية بسبب المواد والموقع التي يستضيفونها، وذلك بهدف الحيلولة دون القدرة على الوصول إلى مواد "لا تتوافق مع المبادئ الأخلاقية أو الرأي العام". ولم يتم رفع أي دعوى قضائية خلال العام.

وفقاً لبيانات معلومات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2007، كان هناك نحو 190 ألف مشترك في الإنترت و 3,5 مليون مستخدم للإنترنت.

### الحرية الأكademie والنشاطات الثقافية

لاقت الحرية الأكademie وبشكل عام قيوداً مشابهة للقيود المفروضة على حرية التعبير . وقد أقيمت الندوات والحلقات الدراسية الأكademie بدون تدخل حكّمي، إلا أنه كان هناك تأخير في إصدار تأشيرات الدخول للمشاركين الدوليين وكانت هناك حالات لم يسمح فيها للخبراء الدوليين بدخول البلد.

وظل الحظر مفروضاً خلال العام على إذاعة أغاني رضا الطالباني بعد فرض الإذاعة الوطنية الجزائرية حظراً في عام 2007 على إذاعة أغانيه بسبب إشاراته إلى أن الصحراء الغربية جزء من المغرب.

#### بـ. حرية التجمع سلماً وتكون الجمعيات والانتساب إليها

يكفل الدستور حرية التجمع وتكون الجمعيات والانتساب إليها؛ ولكن الحكومة حدت ممارسة هذه الحقوق بشكل كبير خلال الممارسة العملية.

#### حرية التجمع

على الرغم من أن الدستور ينص على حرية التجمع، إلا أن قانون الطوارئ وممارسات الحكومة استمرت في الحد من هذا الحق. واستمر خلال العام سريان مفعول مرسوم كان قد صدر في عام 2000 وحظر التظاهر في مدينة الجزائر. وفرضت السلطات على المواطنين والمنظمات الحصول على تصاريح من الحاكم المحلي الذي تعينه الحكومة قبل عقد اجتماعات عامة . وكثيراً ما منحت الحكومة تصاريح للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المجموعات الأخرى لعقد التجمعات داخل المبني، على الرغم من أن منح هذه التصاريح غالباً ما كان يتم عادة عشية انعقاده ، مما يسفر عن إعاقة جهود الدعاية والإعلان عن الحدث.

وخلال شهر يوليوليو /تموز وأغسطس /آب، حالت قوات الشرطة دون وقوع سلسلة من الاعتصامات الأسبوعية التي نظمتها النقابات العمالية والمعلميين المتعاقدين الذين حاولوا التظاهر قرب مكاتب الرئاسة . وقد أغلقت الشرطة منفذ عبور المشاة لمنع الأشخاص من التجمع. وأفاد شهود عيان بأن قوات الشرطة قامت بدفع وردة المشاركين بعنف إلا أنه لم تقع حوادث ضرب.

وأفادت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان باستمرار الصعوبات في الحصول على تراخيص لتنظيم اجتماعات وندوات في الهواء الطلق خارج المبني . أما الجماعات التي تعارض ميثاق السلم والمصالحة الوطنية فقد واجهت أيضاً صعوبات في الحصول على تصريح لعقد اجتماعات عامة.

وفي عام 2007 حظرت قوات الأمن مؤتمراً دولياً حول عمليات الاختفاء القسري نظمته عدة منظمات غير حكومية، ورفضت الحكومة منح تأشيرات دخول إلى كل من روبرتو جاريتون، وهو خبير في مجال حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، وأن لورنس لاكرروا، نائبة مدير المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، لحضور المؤتمر.

وفي 5 يوليوليو/تموز ، أحيت منظمة إس أو إس مفقودون مناسبة مرور عشر سنوات على بدئها اعتصامتها الأسبوعية أمام مقر اللجنة الوطنية الاستشارية لترقيه وحماية حقوق الإنسان لحدث الرئيس بوتفليقة على اتخاذ إجراءات إضافية بشأن مشكلة الذين اختفوا . وفي عام 2007، فرقت الحكومة أربع مسيرات ومظاهرات وتجمعات احتجاج على الأقل خارج العاصمة في الوادي وعين تالوت ووهان وبوسعدة

#### حرية الإنتماء

بالرغم من أن الدستور يكفل حرية الانتماء، إلا أن مرسوم الطوارئ والممارسات الحكومية حدا بشكل كبير من هذا الحق . ويجب أن تتوافق وزارة الداخلية على جميع الأحزاب السياسية قبل أن يصبح من الممكن تشكيلها بصورة قانونية . هذا وقد قيدت الحكومة تسجيل بعض المنظمات غير الحكومية والجمعيات والأحزاب السياسية على أساس "أسباب أمنية" ، لكنها رفضت تقديم دلائل أو أساس قانونية لرفضها ترخيص منظمات أخرى لا يمكن رفضها لأسباب أمنية . وكثيراً ما أخفقت الحكومة في منح اعتراف رسمي بمنظمات غير حكومية وجمعيات ومجموعات دينية وأحزاب سياسية بشكل سريع . ويمكن لوزارة الداخلية أن ترفض إصدار تصريح بتشكيل، كما يمكنها حل، أي جماعة تعتبرها تهديداً لسلطة الحكومة أو للنظام العام . ويحظى على أي شخص كان مسؤولاً عن عمليات استخدام الدين التي أدت إلى "المأساة الوطنية" القيام بأي نشاطات سياسية بموجب قانون تطبيق العفو.

وتصدر الحكومة رخصاً وتقدم معونات للجمعيات المحلية، خاصة جمعيات الشباب والجمعيات الطبية وجمعيات الأحياء السكنية . واعتبرت وزارة الداخلية الجمعيات غير القادرة على الحصول على ترخيص حكومي بأنها جمعيات غير قانونية . وقد واجهت المنظمات المحلية غير الحكومية عوائق بيروقراطية فيما يتعلق بتلقي الدعم المالي من الخارج . وبالرغم من عدم كون الدعم المالي من الخارج غير مشروع بحد ذاته، إلا أنه مشروط بالحصول على سلسلة من التراخيص من وزارة الداخلية والضمان الوطني . وقد كان من الصعب الحصول على هذه التراخيص التي تجيز الحصول على الدعم المالي من الخارج . ووفقاً لوزارة الداخلية، هناك 81 ألف جمعية مسجلة، مارست 5000 منها نشاطات خلال العام.

وقد ظلت منظمة إس أو إس مفقودون منظمة غير معترف بها إلا أنها قامت بنشاطاتها بدون أي تدخل فيها.

وكما كان الحال في عام 2007، لم يحاول المسؤولون في منظمة العفو الدولية زيارة البلد بعد رفض منحهم تأشيرات دخول في عام 2006. وقد أصدرت الحكومة تأشيرات دخول إلى منظمة فريدم هاوس، وهي منظمة غير حكومية أجنبية.

وواصلت الحكومة تصعييب حصول ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية على تأشيرات لدخول لزيارة البلد. وادعت الحكومة أيضاً أن القانون لا يسمح لفروع من المنظمات غير الحكومية الأجنبية بالعمل بصورة قانونية داخل البلد.

#### ج. حرية المعتقد

يكفل الدستور حرية المعتقد والرأي، ولكن الحكومة حذرت في الممارسة الفعلية من الحرية الدينية . وينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة ويحظر على المؤسسات القيام بتصرفات لا تنقق مع الأخلاقيات الإسلامية. أكثر من نسبة 99 في المائة من السكان هم مسلمون سنيون . ويحظر الدستور على غير المسلمين الترشح لمنصب الرئيس. إلا أنه يمكن لغير المسلمين تولي مناصب في القطاع العام والعمل في الحكومة؛ ولكن مراقببي حقوق الإنسان أفادوا بأنه لم تتم ترقية أولئك الموظفين وبأن بعضهم أخفى انتماءه الديني [عن المسؤولين].

وفي فبراير/شباط، بدأت الحكومة فرض تطبيق الأمر 03-06، الذي زاد القيود المفروضة على ممارسة الشعائر الدينية غير الإسلامية. ويحد هذا القانون من ممارسة الديانات الأخرى غير الدين الإسلامي ويقيد التجمع العام لغرض ممارسة الشعائر الدينية . ويفرض القانون على الجماعات الدينية المنظمة التسجيل لدى الحكومة، ويسقط على استيراد النصوص الدينية، ويزيد العقوبات المفروضة على الأفراد الذين يدعون المسلمين إلى اعتناق دين غير الإسلام، يعتبر الانتهاكات على أنها جرائم جنائية لا مدنية.

ووفقاً لتقارير زعماء الكنائس ومنظمات حقوق الإنسان، أمرت الحكومة بإغلاق 27 كنيسة لما زعم من عدم إذاعتها للأمر خلال العام . كما مارست الحكومة الضغط على رعاة الكنائس المحليين، والأشخاص الذين تحولوا عن دينهم واعتلقوا ديناً آخر، وعلى كاهن كاثوليكي أجنبي، متهمة ببعضهم بخرق بنود القانون التي تحظر دعوة المسلمين إلى اعتناق دين آخر.

وفي 30 يناير/كانون الأول أصدرت محكمة في مغنية حكماً بالسجن عاماً واحداً مع وقف التنفيذ على كاهن كاثوليكي لكونه صلى مع مهاجرين من الكاميرون في مكان لم يرخص به كمكان عبادة. ولدى استئناف الحكم حُكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ فترة شهرين وبغرامة مالية بلغت 20,150 دينار (297 دولار). وقد قدم استئنافاً جديداً لم يكن قد صدر حكم بشأنه بحلول نهاية العام.

وفي فبراير/شباط أبلغت السلطات القس هيو جونسون، وهو قس معمداني متزوج أقام في البلد 45 عاماً، بأنه لن يتم تجديد تصريح إقامته ونصحته بمغادرة البلد . ولم يقدم له أي سبب رسمي لعدم تجديد إقامته وغادر الجزائر في مارس/آذار. وجاء في التقارير الصحفية أن مسؤولاً حكومياً قال إن جونسون أمر بمغادرة البلد لأسباب وثيقة الصلة بـ"أمن الدولة".

يشترط القانون على الجماعات الدينية تسجيل منظماتها لدى الحكومة قبل القيام بأي نشاط ديني . وكانت الكنيسة الكاثوليكية هي الجماعة الدينية غير الإسلامية الوحيدة التي تم تسجيلها رسمياً للقيام بنشاطاتها في الجزائر. ولا تزال طلبات الكنائس البروتستانتية والأنجليكانية والسبتيّة قيد الدرس من قبل الحكومة، وأفادت هذه الكنائس بعدم تدخل الحكومة في نشاطاتها الدينية . وقد عملت كنائس أخرى بدون تسجيل، بعضها بشكل علني وأخرى مارست طقوسها الدينية بشكل سري في بعض المنازل . وقد ضمت كنائس أخرى مثل الكنيستين المعمدانية والمشيخية منظماتها إلى الكنيسة البروتستانتية في الجزائر.

وفي الفترة الممتدة بين شهر فبراير/شباط وإبريل/نيسان قال أتباع كنيسة في واضحة إنهم حاولوا التسجيل لدى الحكومة 12 مرة. وقد رفضت السلطات المحلية تلقي وثائقهم في كل مرة.

لا يحظر القانون المدني التحول عن دين واعتناق دين آخر، ولا يعتبر الارتداد عن الدين جريمة جنائية يعاقب عليها القانون؛ ولكن الحكومة تقسر أحكام الشريعة الإسلامية على أنها تحظر التحول عن الإسلام واعتناق دين آخر. وفي 30 مارس/آذار، اتهمت السلطات حبيبة قويدر بـ"ممارسة دين غير الإسلام بدون ترخيص". وطلب المدعي العام الحكم على قويدر بالسجن ثلاث سنوات . وكانت قويدر مسافرة في حافلة للركاب عندما استجوبها رجال الشرطة وعثروا على نسخ الإنجيل وكتب دينية أخرى في حوزتها . وكانت القضية لا تزال قيد النظر لدى حلول نهاية السنة.

وخلال العام، ألقت السلطات القبض على معتنقي المسيحية يوسف أور حمان ورشيد صغير وحميد رمضاني وجمال دحمني وجيلالي سعدي وعبد الحق رابحي وشعبان بايكيل لمجموعة من الأسباب المختلفة المتعلقة بالتبشير، والكفر، وممارسة شعائر دين غير الإسلام بصورة غير قانونية . وحكمت المحاكم على كل منهم بفترات سجن وغرامات مالية . وبرأته إحدى المحاكم أور حمان وصغير ورمضاني من التهم التي وجهت إليهم في 29 أكتوبر/تشرين الأول. أما الدعاوى الأخرى فكانت لا تزال قيد النظر لدى انتهاء العام.

وألقت السلطات القبض على ستة من سكان بلدة بسكرة لتناولهم الطعام ولعبهم الورق [الكونتشينة أو الشدة] خلال ساعات النهار في شهر رمضان . وفي 5 أكتوبر/تشرين الأول، أصدر قاض حكمه بأن السنة مذنبون وفرض على كل منهم تسديد غرامة مالية قدرها 120,000 دينار (1770 دولار). وبعد ذلك بستة أيام أسقط قاض في محكمة الاستئناف الحكم، قائلاً إن الحكم الأول خرق الدستور، الذي يكفل حرية المعتقد . وفي حدث منفصل، خفضت محكمة الاستئناف في مدينة الجزائر الحكم بالسجن ثلاثة أعوام على ثلاثة رجال دخلوا السجائر خلال شهر رمضان، إلى حكم بالسجن شهرين تم قضايتهما في السجن [بانتظار انتهاء المحاكمة]. وكانت السلطات قد ألقت القبض على الرجال في 21 سبتمبر/أيلول واحتجزتهم أثناء فترة محاكمتهم.

ووضعت الحكومة قيوداً على استيراد المطبوعات الدينية، بما في ذلك المطبوعات الإسلامية، المستوردة بغرض التوزيع على نطاق واسع، وقامت في أحيان قليلة متف رقة بالقبض على أشخاص يحملون مثل هذه المواد للاستعمال الشخصي . وقد توفرت في السنوات القليلة الماضية المطبوعات والموسيقى وأفلام الفيديو الدينية غير الإسلامية في بعض المحل التجاري في المدن الكبيرة وكان يمكن شراؤها منها . وخصصت محطة الإذاعة المملوكة من قبل الحكومة وقتاً لبث نشرات إذاعية خاصة بالبروتستانت والكاثوليك . وحضرت الحكومة توزيع أي مواد مطبوعة تصوّر العنف على أنه قاعدة سلوكية مشروعة في الإسلام

فرضت وزارة التربية الوطنية ووزارة الشؤون الدينية بصرامة تدريس الدين الإسلامي في المدارس الحكومية، وقامتا بتنظيم وتمويل تدريسه، كما قامتا بمراقبة جميع المدارس القرآنية للحيلولة دون تدريس الأمور المتطرفة . وفي سبتمبر/أيلول، أفادت الصحف المحلية بأن وزارة الشؤون الدينية طردت 53 إماماً من وظائفهم وأغلقت 42 مكاناً كانت تستخدم لممارسة الشعائر الإسلامية غير المرخص بها.

وراقبت الحكومة الأنشطة في المساجد لاكتشاف أي مخالفات أمنية، وحظرت استخدام المساجد كأماكن للاجتماعات العامة خارج أوقات الصلاة العادية، واستدعت بعض الأئمة إلى وزارة الشؤون الدينية لاتخاذ "إجراءات تأديبية" بحقهم عندما اعتبر ذلك مناسباً . وقدمت وزارة الشؤون الدينية الدعم المالي للمساجد، وقامت بتدريب الأئمة ودفع رواتبهم وتنظيم تعبيقاتهم وخطبهم . ولكن المسؤولين قالوا إنهم نادراً ما يتذلّلون في مجال الخطب بشكل يتجاوز القيام بدور إرشادي . وينص قانون العقوبات على أحكام بالسجن والغرامة على من يقومون بالوعظ والخطابة في مكان عبادة بدون تخويل من كل من السلطات الدينية والوطنية . وقد حُظر على جميع الأفراد، بما في ذلك الأئمة المعترف بهم من قبل الحكومة، التحدث أثناء الصلاة في المسجد بطريقة "تتعارض مع الطبيعة النبيلة للمسجد أو قد تمس لحمة المجتـمع أو تكون بمثابة مبرر لمثل تلك التصرفات." وفرضت الحكومة على الأئمة الحصول على إذن لإقامة شعائر الصلاة ليلاً خلال شهر رمضان.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني أفادت الصحف المحلية بأن بعض الأئمة رفعوا إلى وزارة الشؤون الدينية شكوى بفرض مراقبة على خطبهم بعد أن واجهوا عقوبات لعدم تطبيقهم إلى عيد الثورة في 1 نوفمبر/تشرين الثاني في خطبهم . وقد أنكرت الوزارة هذه الادعاءات.

## أعمال إساءة وتمييز يمارسها المجتمع

تواجه في النزاع الأهلي المسلح الذي شهدته الجزائر في 1992-2002 المسلمين الذين يجرون براديكاليتهم المنتهون إلى الجماعة الإسلامية المسلحة [جيا] والجماعة السلفية للدعوة والقتال التي انبثقت عنها، والتي أصبحت تعرف الآن بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من جهة، والمسلمون المعتدلون من الجهة الأخرى. وقد أصدر الإسلاميون المتطرفون خلال العام تهديدات علنية ضد كل "الكافار" و"المرتدين" في البلاد سواء كانوا أجانب أو مواطنين . ولم تفرق الجماعات الإرهابية في البلاد عموماً بين القتل لأغراض دينية والقتل لأغراض سياسية.

كان عدد السكان اليهود أقل من مئة شخص، ولم تكن هناك أي كُلُّس قائمة لهم . وقد ظهرت المقالات والتعليقات السياسية والرسوم الكاريكاتيرية المعادية للسامية بصورة منتظمة في الصحفة الصادرة باللغة العربية. وأفاد أحد أبناء الجالية اليهودية أنه تلقى تهديدين بالقتل من مصدر مجهور، واستجابت الشرطة لذلك بوضع منزل ذلك الشخص وكان عمله تحت المراقبة . ولم تقم الحكومة بتشجيع التعليم المناهض للتحيز، ولا توجد قوانين ضد جرائم الكراهية.

وللاطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر تقرير عام 2008 عن الحرية الدينية في العالم على الموقع [www.state.gov/g/drl/irf/rpt](http://www.state.gov/g/drl/irf/rpt)

د. حرية التنقل، النازحون داخليا، حماية اللاجئين، عديمو الجنسية

يكفل الدستور حرية التنقل، لكن الحكومة قيدت ممارسة هذا الحق.

فلم تسمح الحكومة لأي من الشباب الذكور المؤهلين للتجنيد الإجباري ممن لم يتموا خدمتهم العسكرية بمعاهدة البلاد بدون تصريح خاص، لكن هذا التصريح كان يمنح للطلبة ولمن لديهم ظروف عائلية خاصة.

ووفقاً لمرسوم الطوارئ لعام 1992، يمكن لوزير الداخلية وحكام الولايات رفض السماح بإقامة الأشخاص الذين يعتبرون تهديداً للنظام العام في مناطق معينة. كما استمرت الحكومة في فرض قيود لأسباب أمنية على السفر لأربع ولايات جنوبية هي ورقلة والوادي والأغواط وعين صالح، حيث يتمركز الكثير من الصناعات الهيدروكرbone وحيث يوجد الكثير من العمال الأجانب . ويسمح نفس المرسوم لوزير الداخلية بوضع الأفراد رهن الإقامة الجبرية . وبحسب تقارير منظمة العفو الدولية، استخدم هذا الإجراء لتحديد مكان إقامة للأفراد المحتجزين في ثكنات مديرية الاستعلامات والأمن وبذلك يتم إخفاء مدة احتجازهم العشوائي المطولة.

لا يسمح قانون الأسرة الجزائري لأي شخص تحت سن 18 سنة بالسفر إلى الخارج بدون تصريح من ولد أمره.

لا ينص القانون على النفي القسري، ولم يرد ما يفيد بوقوعه.

حماية اللاجئين

ينص القانون على منح وضعية اللاجيء أو اللجوء بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة لعام 1951 والمتعلقة بوضعية اللاجئين، وكذلك ببروتوكول سنة 1967 الملحق بها، وقد أقامت الحكومة نظاماً لتوفير الحماية لللاجئين. إلا أنه لم ترد أي تقارير تفيد بأن الحكومة منحت وضعية لاجئ وحق اللجوء لمقدمي طلبات جدد خلال العام. ووفقاً لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، لم تقبل الحكومة منح وضعية لاجئ لأشخاص فارين من النزاعات في دول إفريقية تقع جنوب الصحراء حدد مكتب المفوضية وضعهم بأنهم لاجئون. وقدمنت الحكومة مساعدات غير رسمية لحوالي ألف من الطوارق في الجنوب فروا من النزاعات المسلحة في مالي والنيجر. ولكن السلطات لم تقدم حمايات قانونية لحوالي 1400 طالب لجوء من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الذين يقيمون في مدينة الجزائر، والذين تم ترحيل الكثيرين منهم عقب محاكمات بدون محامين.

وقد وفرت الحكومة الحماية لحوالي 90,000 لاجئ من الصحراويين الذين غادروا الصحراء الغربية بعد سيطرة المغرب عليها في السبعينيات من القرن الماضي. وقد ساعد مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وبرنامج الغذاء العالمي والهلال الأحمر الجزائري ومؤسسات أخرى اللاجئين الصحراويين. ولم تسمح الحكومة كما لم يسمح زعماء اللاجئين لمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بإجراء تسجيل للاجئين الصحراويين.

وقد وفرت الحكومة في الممارسة العملية بعض الحماية ضد طرد أو إعادة اللاجئين إلى بلدان ستكون فيها حريتهم مهددة، كما هو الحال بالنسبة للاجئين الصحراوين. ولكن الحكومة لم توفر الحماية لأولئك الفارين من النزاعات في غرب ووسط إفريقيا

احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

القسم 3

يكفل الدستور للمواطنين الحق في تغيير حكومتهم بصورة سلمية عن طريق الانتخابات الدورية المبنية على الاقراغ العام. وبالرغم من أن الانتخابات اتسمت بشكل عام بالشفافية، إلا أن هناك قيوداً مفروضة على نشاطات الأحزاب السياسية تحد من هذا الحق.

### الانتخابات والمشاركة السياسية

أجريت انتخابات برلمانية تنافس فيها عدد من الأحزاب في مايو/أيار 2007 لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب) على أساس حق الاقراغ العام، إلا أنه لم يسمح لجميع الأحزاب السياسية بالوصول إلى العملية الانتخابية واستخدامها بشكل كامل. وقد حرمت وزارة الداخلية الحزب الإسلامي "الإصلاح" من المشاركة في الانتخابات على أساس أنه لم يتم انتخاب رئيسه في مؤتمر قومي حديث.

كما تم إجراء انتخابات محلية تنافست فيها عدة أحزاب في نوفمبر /تشرين الثاني من عام 2007، ولكن تلك العملية الانتخابية شابتها مخالفات واتهامات بالتزوير. ولم يسمح بمراقبة عملية فرز الأصوات على أي من المستويات الثلاثة المحلي والإقليمي والوطني.

رئاسية تنافسية متعددة الأحزاب في عام 2004 على أساس الاقتراع العام . وينص الدستور على إجراء الانتخابات الرئاسية كل خمس سنوات ويحدد المدة القصوى لاستمرار الرئيس في منصبه بفترتين رئاسيتين. وقد ذكر مراقب للانتخابات من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مؤتمر صحفي أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وشفافة بشكل عام، وإن لم تكن خالية من العيوب . ووفقاً للدستور، كان من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية التالية في عام 2009. وقد أعلن الرئيس بوتفليقة في 29 أكتوبر/تشرين الأول عزمه السعي إلى الحصول على موافقة البرلمان على مجموعة من التعديلات الدستورية من بينها شطب الحد الأقصى المفروض على بقاء الرئيس في منصبه . وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني، وافق البرلمان على التعديلات المقترحة بهامش كبير في الأصوات وبعد القليل جداً من النفاش.

وقد وردت تقارير حول وضع قيود على الأحزاب السياسية المعارضة . واشتكى مرشحو المعارضة من أن وزارة الداخلية قامت، بشكل منتظم، بمنع الأحزاب المسجلة من عقد الاجتماعات وحرمتها من الوصول إلى قاعات المؤتمرات الحكومية الأكبر والأفضل تجهيزاً واستخدامها في حين يسرت نشاطات جبهة التحرير الوطني المؤيدة لبوتفليقة . ويطلب القانون أن تلتقي الأحزاب السياسية المحتمل تكوينها موافقة رسمية من وزارة الداخلية لكي يتم تأسيسها . وللحصول على الموافقة، ينبغي على الحزب أن يضم 25 عضواً موسساً من جميع أنحاء البلاد، ويجب تسجيل أسمائهم في وزارة الداخلية . وقد نصت تعديلات يوليو/تموز 2007 لقانون الانتخاب على ضرورة حصول أي حزب على 4 بالمائة من الأصوات أو ما لا يقل عن 2,000 صوت في 25 ولاية في واحد من آخر ثلاث انتخابات تشريعية كشرط للمشاركة في الانتخابات العامة.

كما بقىت العضوية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، وهي حزب سياسي محظوظ من 1992، غير مشروعة . وقد استمرت الحكومة في رفض تسجيل حزب "الوفاء" بسبب العلاقات التي يعتقد بأنها تربطه مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة تشكلاً، وفقاً لوزير الداخلية، تهديداً للأمن الوطني . وفي يوليو/تموز، أعلن زعيم حزب الوفاء، أحمد طالب الإبراهي مي، انحساره من الحياة السياسية . ولم تقدم الحكومة أي رد رسمي على طلب التسجيل الذي قدمته الجبهة الديمقراطية في عام 1998، ولم تمارس الجبهة أي نشاط خلال العام . ومن غير المسموح لأي حزب أن يستخدم الدين أو التراث الإثني كأساس للتنظيم لأغراض سياسية . كذلك يحظر القانون ارتباط الأحزاب السياسية بالجمعيات غير السياسية وينظم تمويل الأحزاب ومتطلبات رفع التقارير .

وكانت هناك ثلاثة نساء ضمن مجلس الوزراء . كما شغلت النساء 30 مقعداً من أصل 389 مقعداً في مجلس الشعب وأربعة مقاعد من أصل 144 مقعداً في مجلس الأمة . وتزعمت سيدة حزب العمال، وكانت لدى ثلاثة أحزاب سياسية رئيسية، هي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي والتجمع من أجل التكافأة والديمقراطية، أقسام نسائية تترأسها نساء . ولم يكن هناك نظام للحصص يقتضي انتخاب النساء لنسبة مئوية معينة من مقاعد البرلمان .

وقد شاركت الأقلية العرقية من الأمازيغ، وعددها حوالي تسعة ملايين نسمة تتركز في منطقة القبائل، بحرية ونشاط في العملية السياسية ومثلت ثلث الحكومة .

#### **الفساد الحكومي والشفافية**

ينص القانون على عقوبات جنائية بالسجن ما بين سنتين إلى عشر سنوات على فساد المسؤولين الحكوميين؛ ولكن الحكومة لم تقم بتطبيق القانون بصورة فعالة . وفي عام 2006، أصدرت الحكومة قانوناً استحدث

برنامجاً وطنياً لمكافحة الفساد، رغم أن أعضاء البرلمان شطبووا منه فقرة كانت تفرض على المسؤولين المنتخبين وكبار موظفي الحكومة الكشف عن ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وترفع الحصانة عن أعضاء البرلمان في حالات معينة. وجاءت أعضاء البرلمان بأن قانون العقوبات الحالي كاف لمعاقبة جرائم الفساد وبأن قرار رفع الحصانة يجب أن يكون بيد البرلمان وحده دون سواه. وفي عام 2006، أصدر الرئيس ثلاثة مراسيم لتطبيق بنود القانون الخاص بمكافحة الفساد. وتغطي المراسيم الرئاسية الثلاثة وقانون العقوبات أنواع المخالفات التي كان هدف الفقرة المذكورة المعاقبة عليها. كما نص مرسوم منها على إنشاء وكالة لمكافحة الفساد، إلا أنها لم تكن قد أنشئت بحلول نهاية العام.

وقد ظلت عملية المشتريات الحكومية تتسم بالمخالفات في كثير من الأحيان، بما في ذلك الاستخدام المفرط للاتفاقيات الخاصة. ووفقاً لوزارة الأشغال العمومية، بدأت المؤسسات الحكومية بتطبيق سياسة المناقصات العامة لجميع مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحكومية الكبرى، وذلك بعد تصريح الرئيس بوتفليقة في 2005 بأنه سيتم حظر استخدام الاتفاقيات الخاصة بما فيها عقود المصدر الواحد. وبالرغم من ذلك، استمرت بعض المؤسسات في استخدام العقود المباشرة للمشاريع الأصغر والمعروفة إلى حد أقل. وبالنسبة لتلك المناقصات العامة، لم يتم تزويد الشركات المتنافسة بنسخ عن نتائج التقييم، ولم يتم تحديد أساليب وتقنيات التقييم بشكل واضح.

وقد اتخذت الحكومة إجراءات بشأن عدد من حوادث الفساد الرسمي بين مسؤولين رفيعي المستوى خلال العام. ففي 6 إبريل/نيسان، أمر الرئيس بوتفليقة بطرد عبد القادر بوسماعيل، مدير الشؤون الدينية في سidi بلعباس، الذي اتهم بإساءة إدارة المال العام.

وفي 5 مايو/أيار، أفادت مصادر صحفية بأن المديرية العامة للجمارك طردت خمسة ضباط جمارك وعاقبت 30 آخرين بسبب عدم الكفاءة المهنية وخرق قانون الجمارك. وكان هناك 65 مسؤولاً اتهموا بالفساد في دائرة الجمارك في الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني حتى أكتوبر/تشرين الأول 2007.

وفي 11 مايو/أيار، نقلت تقارير صحفية عن مسؤولين في وزارة الداخلية قولهم إن هناك 1325 موظفاً في الحكومات المحلية والولائية أصبحوا يواجهون منذ عام 2007 إجراءات قضائية بسبب تبذيد المال العام والتزوير وقبول الرشاوى. ووفقاً للتقرير، أدانت السلطات 324 موظفاً، في حين ظل الآخرون إما قيد التحقيق أو بانتظار البت في الدعاوى المرفوعة ضدهم.

وفي مارس/آذار، توصلت محكمة إلى أن حاكم الولاية السابق، حبلاي عرار، مذنب بجريمة الفساد واحتلاس المال العام. وبحلول نهاية العام، كان عرار يقضي فترة العقوبة التي فرضت عليه في السجن وألغت المحكمة العليا أمرها بالضبط القضائي ووضعت والي البلدية السابق، أحمد بوريشة، في وضع متمنع بإطلاق سراح مشروط خلال العام. وكان بوريشة قد استقال من منصبه في عام 2005 بعد أن اتهمته السلطات بارتكاب عدة جرائم مرتبطة بالفساد في أواسط التسعينات من القرن الماضي.

وفي يوليو/تموز 2007، أصدرت محكمة في سكيكدة حكماً بالسجن عشر سنوات على اثنين من كبار ضباط الشرطة وفرضت عليهما دفع غرامة قيمتها 500,000 دينار (7370 دولار) لارتكابهما جريمة الفساد. وقد صدرت بحق عشرة رؤساء بلدية متورطين في نفس القضية أحكاماً بالسجن تتراوح بين ستة أشهر وستة وتم تغريمهم مبلغ 6000 دينار (90 دولار). وفي عام 2007، أدين 24 ضابطاً شرطة بتهمة الفساد وحكم عليهم بالسجن؛ وكانت قد صدرت أحكاماً بحق 192 ضابطاً شرطة في عام 2006.

رغم أن الدستور يتيح الحصول على المعلومات الحكومية، قامت السلطات بتقييد القدرة على الإطلاع عليها. ولا يوجد قانون يسهل الإطلاع على المعلومات. وقد قامت وزارة العدل خلال العام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتحسين القدرة على الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالنظام القضائي ووضعت نظاماً عصرياً لإدارة المعلومات خاصاً بالسجون. ويمكن للمواطنين الآن طلب الملفات القانونية الشخصية من المحاكم وتلقي الوثائق في نفس اليوم.

وقد ظل انعدام الشفافية الحكومية يمثل مشكلة خطيرة. ولم تصدر الحكومة الكثير من الإحصاءات الاقتصادية. وكان لجميع الوزارات موقع على شبكة الإنترنت، ولكنها لم تكن جميعها محدثة. وتتوفر وزارة العدل المعلومات الخاصة بحقوق المواطنين وبالتالي التشريعات.

#### القسم 4      موقف الحكومة من إقدام هيئات دولية وهيئات غير حكومية على التحقيق فيما يزعم أنه انتهاكات لحقوق الإنسان

استمرت الحكومة في فرض القيود على بعض المنظمات المحلية غير الحكومية ومضايقتها، وقامت بعرقلة عمل المنظمات الدولية غير الحكومية. كما تدخلت الحكومة في محاولات بعض جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية في التحقيق وفي نشر استنتاجاتها. وبالرغم من أنه سمح لبعض جماعات حقوق الإنسان، بما فيها الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان (LADH) والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، بالتحرك بحرية، إلا أن المؤسسات الأكثر نشاطاً والأكثر ظهوراً على الساحة أشارت إلى تدخلات من قبل السلطات الحكومية، بما في ذلك الخضوع للمراقبة ومراقبة المكالمات الهاتفية وصعوبة إيجاد أماكن لعقد الاجتماعات وصعوبة الحصول على تصريح يسمح للمتحدثين الدوليين بالطرق إلى مواضع حساسة في الكلمات التي يلقونها.

ويتعين على المنظمات المحلية غير الحكومية أن تحصل على ترخيص من الحكومة للعمل، ويحظى عليها أن تتلقى أي تمويل من الخارج بدون موافقة وزير التضامن الوطني. وبالرغم من ذلك، هناك حوالي 100 منظمة غير حكومية غير مرخصة تعمل بشكل علني، مثل بعض جمعيات تدافع عن حقوق النساء ومنظمات خيرية. ولم تحصل المنظمات غير الحكومية غير المرخص بها على مساعدات حكومية وقد تردد المواطنون في بعض الأحيان في إقامة أي صلات مع هذه المنظمات أو الانتساب إليها. ولم تتجاوب الحكومة بشكل علني مع تقارير وتوصيات منظمات حقوق الإنسان المحلية غير الحكومية.

وكانت أكثر المنظمات المستقلة لحقوق الإنسان نشاطاً هي الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية معترف بها قانونياً ولديها أعضاء في مختلف أنحاء البلد. ولم يُتيح للرابطة الوصول إلى المسؤولين الرسميين الحكوميين لأغراض الدفاع عن حقوق الإنسان أو لأغراض إجراء الأبحاث، كما لم يسمح لها دخول السجون، بإستثناء المشاورات العادية بين المحامي وموكله.

أما منظمة الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان الأصغر حجماً فهي منظمة مستقلة تتخذ من قسنطينة مقراً لها. والرابطة منظمة مرخص بها ولديها أعضاء في مختلف أنحاء البلد يتبعون قضايا منفردة.

لا يسمح لمنظمة غير حكومية بأن تقوم بأي تحقيق إن لم تكن وزارة الداخلية قد اعترفت بها قانونيا . لكن المنظمات غير الحكومية المعترف بها قانونيا كانت أحياناً تمنع من القيام بأي تحقيق . فعلى سبيل المثال، لم يكن بإمكان الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان دخول معسكرات السجون أو مراكيز الاعتقال . وواجهت المنظمة غير الحكومية المحلية، جزائرياً، المعترف بها هي أيضاً قانونياً، ضغطاً حكومياً غير مباشر.

استمرت مواجهة المنظمات غير الحكومية الدولية للتأخير في حصولها على تأشيرات الدخول، وحدث أحياناً رفض صريح بمنتها . وحال التأخير في إنهاء معاملات طلب التأشيرات دون تمكن المنظمات غير الحكومية من تطبيق برامج خلال العام . فمثلاً، تم تأجيل منتدى كان من المزمع عقده عام 2006 إلى أجل غير مسمى بسبب صعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول للخبراء الدوليين.

ألغت السلطات اجتماعاً لمنظمات المجتمع المدني برعاية مؤسسة فريدريخ إيربرت الألماني والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان كان من المخطط عقده في 5 أكتوبر/تشرين الأول لمناقشة مرور 20 سنة على أحداث الشغب التي وقعت في عام 1988 . وقالت مؤسسة إيربرت إن المسؤولين لم يقدموا أي سبب موثق للإلغاء.

وفي 3 مارس/آذار، حدث رئيس الوزراء البعثات الدبلوماسية الأجنبية على احترام الكياسة الدبلوماسية وحضر منظمات المجتمع المدني والمنظمات السياسية من عقد اجتماعات (مع البعثات الأجنبية) "توضيح شؤون البلد الداخلية" . وفي 9 إبريل/نيسان، أخبر وزير الداخلية زرهوني مجموعة من البرلمانيين أن المنظمات غير الحكومية الدولية الموجودة في الجزائر لا "تساعد أو تبني" البلد.

كان بإمكان اللجنة الدولية للصليب الأحمر دخول السجون المدنية ومراكيز اعتقال المحتجزين بانتظار المحاكمة.

لم تقد المنظمة غير الحكومية الدولية هانديكاب إنترناشونال والهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، اللتان تعملان في مجال حقوق الطفل، بتعرضهما لأي صعوبات في القيام بالتحقيقات.

في يناير/كانون الثاني من عام 2007، قامت ياكن إرتورك، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول العنف ضد النساء، بزيارة البلد . لكن الحكومة استمرت في رفض طلبات الزيارة المقدمة من مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالاختفاء القسري أو الإلارادي (وهي طلبات قدمت منذ عام 1997)، وطلب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بشؤون التعذيب (الذي قدم منذ عام 1997)، وطلب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بعمليات الإعدام الخارجة عن القانون (الذي قدم منذ عام 1998).

الاستشارية لحماية ودعم حقوق الإنسان (CNCPPDH) هي الجهة الحكومية الخاصة بتنقية الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان . وت تكون اللجنة التي يرأسها فاروق قسنطيني من 22 عضواً من هيئات حكومية مختلفة و 23 عضواً من المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية . ويضم الأعضاء غير الحكوميين ممثلين عن منظمات دينية إسلامية وعن جمعية الهلال الأحمر وعن جماعات مناصرة لحقوق المرأة . يوافق الرئيس على المرشحين، ويؤمن مكتب الرئيس ميزانية اللجنة وسكرتариتها . وللجنة مكلفة برفع التقارير عن قضايا حقوق الإنسان والتنسيق مع الشرطة والمسؤولين القضائيين والدفاع عن القضايا المحلية والدولية لحقوق الإنسان والوساطة بين الحكومة والسكان وتوفير الخبرة الخاصة بقضايا حقوق الإنسان للحكومة . وكان

المواطنون يعتبرون اللجنة الاستشارية لحماية ودعم حقوق الإنسان، بشكل عام، منظمة تساند الحكومة. وتقدم اللجنة تقريرها السنوي الكامل للرئيس دون سواه وتتوفر موجزاً عن التقرير يمكن للمواطنين الاطلاع عليه، مما يجعل من الصعب قياس مدى فعالية عمل المنظمة.

## القسم 5 التمييز وإساءات المجتمع والإتجار بالأشخاص

يحظر الدستور التمييز على أساس المولد أو العرق أو الجنس أو اللغة أو الوضع الاجتماعي . وقد قامت الحكومة عموما بفرض قانون الجنسية وقانون الأسرة، إلا أن النساء ما زلن يتعرضن للتمييز القانوني والاجتماعي ضدهن.

### النساء

وقد وقعت حالات اغتصاب للنساء من قبل الأزواج وغير الأزواج . ويعتبر الاغتصاب من قبل غير الزوج عملاً غير مشروع، أما الاغتصاب من قبل الزوج فهو غير محرم قانونيا . وتتراوح الأحكام بالسجن لتهمة الاغتصاب من قبل غير الزوج ما بين سنة وخمس سنوات . وما زالت الشكاوى التي تقدمها النساء بشأن الاغتصاب والاعتداء الجنسي تواجه العرائيف القانونية؛ ولكن الناشطات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة أفادن بأن سلطات فرض القانون أصبحت أكثر تحسساً للقضية. خلال العام، أفادت الناشطات في مجال حقوق المرأة بوجود زيادة ملحوظة في عمليات الإبلاغ عن العنف ضد النساء.

وقد وقعت حالات سوء معاملة أزواج لزوجاتهم . ويقضي القانون بوجوب كون الشخص أصبح عاجزاً لمدة 15 يوماً على الأقل وبوجوب تقديم شهادة طبية تؤكد أن الإصابات قد حدثت فعلاً قبل تقديم تهمة بوقوع الاعتداء البدني بالضرب. وبسبب الضغوط الاجتماعية، كثيراً ما تتردد النساء في القيام بهذه الإجراءات.

ووفقاً للجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، كانت هناك حوالي 4500 امرأة ضحية للعنف الجسدي خلال النصف الأول من العام . وتضمنت إحصاءات الشرطة لثلاث الفترة 2675 حادث اعتداء جسدي، و1359 حالة سوء معاملة، و144 حادث اعتداء جنسي، وأربع حالات وفاة. وقد تم تحديد هوية نحو 20 بالمئة من المعتدين على أنهم من أفراد العائلة الذكور . وأكدت دراسة أجريت في عام 2005 على أن المنزل هو "المكان المتميز للعنف الزوجي".

وفي عام 2007، أفاد المعهد الوطني للصحة العمومية والشرطة بوقوع 9099 حادث عنف منزلي.

وقالت الشرطة إن العنف ضد النساء منتشر على نطاق واسع في المدن الكبيرة . إلا أن دراسة نشرها المعهد الوطني للصحة العمومية في مارس /آذار 2007 أظهرت أن العنف ضد النساء أكثر حدوثاً في المناطق الريفية وبين الأشخاص الأقل تحصيلاً للعلم وأن هناك احتمالاً أقل بالتبليغ عنه في هذه الحالات بسبب الضغوط الاجتماعية.

وخلال العام، قامت منظمات نسائية محلية غير حكومية، تشمل رابطة "إس أو إس نساء في شدة" (SOS Femmes en Detresse) و"شبكة وسيلة" (Bent Fatema Nsoumer)، بالتحدث عن قضية العنف في العائلة.

وقد قامت رابطة إس أو إس نساء في شدة و"شبكة وسيلة" بتقديم المشورة القضائية والنفسية للنساء اللواتي تعرضن للتعنيف. وواجهت مجموعات الدفاع عن حقوق النساء صعوبة في جذب الانتباه إلى كون سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم مشكلة اجتماعية هامة، ويرجع هذا بقدر كبير إلى موقف المجتمع. وهناك العديد من مراكز الأزمات المعنية بقضايا الاغتصاب والتي تديرها منظمات نسائية في البلد، لكنها تعاني من شح الموارد. وقد أقام قسم المرأة العاملة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) مركز استشاريا له رقم هاتف مجاني للنساء اللواتي يعانين من التحرش الجنسي في مكان العمل. ولم يتم تشغيل مركز تلقي المكالمات الهاتفية خلال معظم العام بسبب شح الميزانية. وقد تلقى المركز بين ينابر /كانون الثاني ويوينيو /حزيران 2007 ما بلغ 1108 اتصالات، مقارنة بـ 1524 اتصالاً خلال عام 2006 برمته. وأدارت إس أو إس نساء في شدة مركزاً واحداً لتلقي الاتصالات الهاتفية في مدينة الجزائر ومركزاً آخر في باتنة. وخلال العام، تلقى مركز مدينة الجزائر 2673 اتصالاً؛ وتلقى مركز باتنة 1869 اتصالاً.

وبناءً على قانون العقوبات، تُعتبر الدعاية غير قانونية، ولكن المعهد الوطني للصحة العمومية ومجموعات المناصرة والدفاع عن حقوق المرأة أفادوا بأن الدعاية كانت مشكلة متنامية.

وعقوبة التحرش الجنسي هي السجن من سنة إلى سنتين ودفع غرامة تتراوح ما بين 50,000 و100,000 دينار (750 إلى 1500 دولار). هذا وتتضاعف العقوبة مع المخالفة الثانية. وأفادت الشرطة بأنه تم تبلغ الشرطة عن 107 حوادث تحرش جنسي. وأفاد المعهد الوطني للصحة العمومية بأنه تم رفع 50 دعوى تحرش جنسي أمام المحاكم في عام 2007. وقد قعّت معظم حوادث التحرش الجنسي في مكان العمل. وقدمت إس أو إس نساء في شدة المشورة القانونية والإرشاد لـ 610 من النساء. وخلال العام 2007، سعت 500 امرأة على الأقل إلى الحصول على المشورة القانونية من المنظمة. ولكن غالبية النساء اللاتي طلبن المساعدة لم يتقدمن بشكاوى رسمية. ووفقاً للمعهد الوطني للصحة العمومية، تمت إدانة 10 أشخاص في 2007 وفرضت عليهم غرامات مالية تراوحت ما بين 2000 و50,000 دينار (30 و 750 دولار).

خلال العام، بدأت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وشؤون المرأة، نواره جعفر، تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، وهي الاستراتيجية التي تركز على تحسين فرض تطبيق القوانين وتقديم المساعدة للضحايا. واعتبرت المنظمات غير الحكومية المحلية ذلك خطوة إيجابية نحو تحسين فعالية تطبيق القوانين.

وينص الدستور على المساواة بين الجنسين (الذكور والإناث)، ولكن بعض أوجه القانون وكثيراً من الممارسات الاجتماعية التقليدية تميز ضد النساء. ويرتكز قانون الأسرة بشكل كبير على الشريعة الإسلامية. ويحظر قانون الأسرة على المسلمين الزواج من غير المسلمين، رغم أنه لم يتم فرض تطبيق ذلك دوماً. ويجوز للمرأة أن تتزوج من أجنبي وأن تنقل له ولاؤلادها منه جنسيتها بحسب رغبتها. ويمكن للرجل المسلم الزواج من امرأة غير مسلمة. وبموجب كل من الشريعة والقانون المدني، يعتبر الأطفال الذين يولدون لأب مسلم مسلمين بغض النظر عن ديانة الأم.

ويمكن للمرأة أن تطلب الطلاق على أساس وجود خلافات لا يمكن التوفيق بينها أو في حال خرق البنود الواردة في عقد القرآن، من بين أسباب أخرى. وفي حالة الطلاق، تنص التعديلات في قانون الأسرة على أن

تحتفظ الزوجة بمسكن الأسرة حتى يصل الأطفال إلى سن 18 سنة، وعادة ما تعطى حضانة الأطفال للأم، لكن لا يمكن للأم اتخاذ القرارات بشأن تعليم الأطفال أو اصطحابهم خارج البلاد دون تصريح من الأب. وفي الممارسة العملية، احتفظ المزيد من النساء ببيت العائلة عند حصولهن على حضانة الأطفال.

ويؤكد قانون الأسرة أيضاً على التقليد الإسلامي الخاص بالسماح للرجل بالزواج بما قد يصل إلى أربع زوجات. إلا أن هذا يحدث في الممارسة العملية في 1 أو 2 بالمئة من حالات الزواج، وقد فرضت قيود على تعدد الزوجات.

وتناقض التعديلات الجديدة في قانون الأسرة عملياً مع ما أورده الشريعة الإسلامية بضرورة وجود وصي ذكر (ولي) يوافق على زواج المرأة، وإن كانت قد تمت المحافظة رسمياً على دور الولي. وما زال الولي هو الذي يقوم بعقد الزواج، إلا أنه يمكن للمرأة أن تختار أي رجل تريده كولي لها.

عانت النساء من التمييز ضدهن في الدعاوى المتعلقة بالإرث . فطبقاً للشريعة، يحق للمرأة جزء أقل من التركة مما يحق للأطفال الذكور أو أشقاء الزوج المتوفى . وطبقاً للشريعة، هناك ما يبرر هذا التمييز لأن هناك بنوداً أخرى تفرض استخدام إيراد وأصول الزوج في الإنفاق على العائلة، بينما تظل الإيرادات والأصول الخاصة بالزوجة من حيث المبدأ ملكاً خالصاً لها . بيد أنه من الناحية العملية، لا تحكم المرأة دائماً في الأصول التي كانت تمتلكها قبل الزواج أو في الدخل الذي تكتسبه بنفسها. ولا تستطيع الزوجات دون سن 18 عاماً السفر إلى الخارج دون إذن من أزواجهن . ويمكن للمرأة المتزوجة الحصول على القروض التجارية واستخدام مواردها المالية الخاصة. ووفقاً لمركز الوطني للسجل التجاري، كان هناك 9500 امرأة تمتلك مشروعها خاصاً بها في عام 2006. وجاء في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أن نسبة البطالة بين النساء كانت 17,5 بالمئة خلال العام.

وبالرغم من النصوص الدستورية والقانونية التي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة، لا تزال النساء من الناحية العملية تواجهن التمييز ضدهن في مجال التوظيف. وقد أعلنت قيادات المنظمات النسائية أن الانتهاكات المتعلقة بالتمييز ضد المرأة شائعة.

وفي المناطق الحضرية، كان هناك تشجيع اجتماعي للمرأة على تحصيل التعليم العالي وعلى التطلع إلى مستقبل مهني. وكان معدل التخرج من المدارس الثانوية أعلى بين الإناث بم ١ هو عليه بين الذكور . وبناء على الإحصائيات الرسمية لعام 2006، تشكل النساء 60 بالمائة من العاملين في الحقل الطبي و55 بالمائة في حقل الإعلام و30 بالمائة في المستويات العليا من مهنة القانون وأكثر من 60 بالمائة في مهنة التعليم . ومن بين 8.7 مليون عامل، هناك 1.5 مليون امرأة، مما يمثل نسبة 18 بالمائة فقط من اليد العاملة. ويمكن للنساء امتلاك مؤسسات الأعمال وإبرام العقود وأن يعملن في مهن كتلك التي يعمل فيها الرجال . وعلاوة على ذلك، فإن 36 بالمائة من القضاة هم من النساء . وقد شغلت المرأة مناصب في جميع مستويات النظام القضائي، وتمت إضافة شرطة من النساء إلى قوات الشرطة في بعض المناطق لمساعدة النساء المتقدمات بشكوى تتعلق بسوء المعاملة.

وفي عام 2006، قامت وزارة الشؤون الدينية ووزارة الصحة بإطلاق سلسلة من الدورات التدريبية للأئمة والمرشدات لمعالجة القضايا الاجتماعية والطبية بشكل أفضل، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. وكجزء من البرنامج، تم توزيع 100 نسخة من دليل وطني حول الإسلام والإيدز على الحاضرين.

## الأطفال

التزمت الحكومة بوجه عام بحماية رفاه وحقوق وصحة وتعليم الأطفال غير مشروعه ولكنها ظلت تمثل مشكلة. وأشارت المنظمات غير الحكومية المتخصصة في رعاية الأطفال إلى استمرار حالات العنف العائلي ضد الأطفال، والتي عزتها تلك المنظمات إلى "ثقافة العنف" التي تطورت منذ النزاع الأهلي في التسعينيات من القرن الماضي والتفكك الاجتماعي الناتج عن انتقال العائلات الريفية إلى المدن هرباً من عنف الإرهاب. وقد افترض الخبراء أن الكثير من الحالات تبقى دون تبليغ عنها بسبب التكتم العائلي.

وفي عام 2006، كانت هناك تقارير صحفية تحدثت عن حالات اختطاف واغتصاب فتيات من قبل الإرهابيين، بالإضافة إلى حوادث وفاة العديد من الأطفال التي اعتبرت الجماعة السلفية للدعوة والقتال بشكل عام مسؤولة عنها. ولم تتبن الجماعات الإرهابية المسؤلية عن أي من تلك الحوادث.

وتتوفر الحكومة التعليم المجاني للأطفال حتى نهاية التعليم الثانوي . والتعليم المجاني إجباري حتى سن 16 سنة. وبحسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية لعام 2007، أتم 99 بالمائة من الأطفال الصف التاسع مقارنة بـ 98 بالمائة عام 2006. وقد حصل الذكور والإذاث بشكل عام على نفس التعليم، إلا أن هناك زيادة بسيطة في احتمال ترك الإناث المدرسة في المناطق الريفية بسبب الأحوال المالية للأسرة، في حين كان يتم في الكثير من الأحيان إعطاء البنات الذكور الأولوية في التعليم.

ووفرت الحكومة الرعاية الطبية المجانية لكل المواطنين، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقات، وإن كان ذلك يتم في منشآت بدائية، وبالتساوي للجنسين.

## الاتجار بالأشخاص

لا يحظر القانون الاتجار بالأشخاص، ويعتبر المسؤولون الاتجار بالأشخاص مسألة تغطيها القوانين الموضعية ضد الهجرة غير المشروعية . ويشكل البلد نقطة عبور إلى أوروبا وبلد مقصد للرجال والنساء والأطفال الذين يتم الاتجار بهم من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء ومن آسيا لغرض الاستغلال في العمل القسري وللاستغلال الجنسي لغرض تجاري . ولم تعرف الحكومة بوجود مشكلة الاتجار بالأشخاص، بل رأت أنها جزء من قضية أكبر هي الهجرة غير المشروعية . ووفقاً للحكومة، يتم في ظل غياب قوانين محددة ضد الاتجار بالأشخاص استخدام قوانين أخرى ضد الهجرة غير المشروعية والدعارة والعملة القسرية لفرض المعايير الخاصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص . ولم تكن هناك مؤشرات على تورط الحكومة في الاتجار بالأشخاص.

وقد وقعت حالات دعارة قسرية والخدمة القسرية في المنازل بحق مهاجرين غير شرعيين من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء أثناء عبور المهاجرين عبر البلد، بمساعدة المهربيين، سعياً وراء الفرص الاقتصادية في أوروبا. ولم تجمع الحكومة إحصائيات رسمية تقدر حدة مشكلة الاتجار بالأشخاص . كما لم تكن هناك برامج حكومية لمساعدة الضحايا أو أية حملات توعية بالاتجار بالأشخاص.

ووفقاً لتقرير أصدره الدرك الوطني في يونيو/حزيران 2007، بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة والعرب، في الفترة الممتدة من عام 2001 وحتى عام 2007، أكثر من 30,000 شخص، معظمهم من أصل

إفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، كان 14 بالمائة منهم من دول شرق أو سطبة، بينما مصر وسوريا وتونس والعراق. وقد قدم بعض من المهاجرين أيضاً من باكستان. ومن ضمن الـ 30 ألف مهاجر غير شرعي، كان هناك 1,683 امرأة و 1,300 حدث قاصر. ولم تتوفر إحصائيات تفصل كم من هؤلاء المهاجرين واجه ظروف الاتجار بالأشخاص قبل أو خلال أو بعد دخول البلاد.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر تقرير وزارة الخارجية السنوي الخاص بالاتجار بالأشخاص على الموقع [www.state.gov/g/tip](http://www.state.gov/g/tip).

### الأشخاص ذوي الإعاقات

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات في مجالات التوظيف والتعليم والحصول على الرعاية الصحية أو تأمين الخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة، رغم أن الحكومة لم تقم بتطبيق هذا الحظر بشكل فعال في الواقع العملي. ويكرف القانون الحماية بما في ذلك الرعاية الطبية المجانية، للمعاقين، وخاصة الأطفال. وبالرغم من ذلك، كان هناك تمييز اجتماعي واسع النطاق ضد الأشخاص المعاقين. ولم يتم تجهيز أي من المباني الحكومية بسبل الدخول ال الخاصة للمعاقين. وقد تجاهلت المشاريع العامة في تحفيضها لحجم القوى العاملة لديها القانون الذي يفرض عليها الاحتفاظ بنسبة واحد بالمائة من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وفر الضمان الاجتماعي المدفوعات للمعدات الطبية الخاصة بالعظام، كما حصل بعض المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الصحي على دعم مالي حكومي محدود. وقدمنت وزارة التضامن الوطني دعماً مالياً للمنظمات غير الحكومية؛ ولكن هذا الدعم المالي شكل، بالنسبة للكثير من المنظمات غير الحكومية، حوالي الثلثين بالمائة فقط من ميزانياتها. واستمرت وزارة التضامن الوطني في القول إن هناك 1,5 مليون شخص معوق في البلد. ولكن، وفقاً للفدرالية الجزائرية لجمعيات المعاقين حركياً، كان هناك 3 ملايين معوق يعيشون في البلد.

### أعمال إساءة وتمييز أخرى مارستها المجتمع

يعتبر قانون العقوبات السلواك الجنسي المثلثي العلني جريمة، ولا توجد أي حماية قانونية محددة للمثليين الجنسيين في البلد. وكان هناك تمييز مجتمعي ضد المثليين الجنسيين، إلا أنه لم ترد أي تقارير تقييد بوقوع حوادث عنف أو تمييز رسمي ضدهم. وبينما يعيش بعضهم بصورة علنية، إلا أن الغالبية العظمى منهم لا تفعل ذلك.

ويعتبر مرض نقص المناعة المكتسبة /الإيدز مرضًا مخزيًا في البلد. ووفقاً لإحصاءات أصدرتها وزارة الصحة في آذار /مارس 2007، هناك 2100 شخص مصابون بفيروس نقص المناعة المكتسبة، و 736 شخصاً بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. وهناك 54 مركزاً تقدم خدمات مجانية لاكتشاف نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. ووفقاً لدراسة استطلاعية أجراها صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة في عام 2007 واستطلعت رأي 30,000 عائلة في الولايات الـ 48، كان 15 بالمائة من العائلات فقط واع لسبل وقاية النفس من الإصابة ببعض نقص المناعة المكتسبة /الإيدز. وخلال العام، أطلقت وزارة الصحة والمنظمـة غير الحكومية "إيدز الجزائر" حملة ل الوقاية من الإيدز، مركزـة على ضرورة تقادـي التميـز، خاصـة في أماكن العمل، ضد المصابـين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز.

## القسم 6- حقوق العمال

### أ. الحق في الإنتماء

يسمح الدستور للعمال بأن يكونوا وينضموا إلى النقاباتحسب رغبتهم، ولكن يتبعين على العمال الحصول على موافقة الحكومة لتكوين النقابة. ويفرض القانون الخاص بنقابات العمال على وزارة العمل أن توافق أو لا توافق على طلب تشكيل النقابة في مدة أقصاها ثلاثة أيام، كما يسمح بتكوين نقابات مستقلة . ولكن يمكن للحكومة أن تقوم بإلغاء الصفة القانونية للنقابة إذا قررت أن أهدافها تتعارض مع النظام المؤسسي القائم أو النظام العام أو الأخلاق الحميدة أو القوانين أو الأنظمة السارية . ولا توجد أي قيود قانونية على حق العامل في الانضمام إلى النقابات. وينتمي حوالي ثلثي القوة العاملة تقريباً للنقابات. والاتحاد العام للعمال الجزائريين هو الاتحاد الكنفدرالي الوحيد المعترف به قانونياً كاتحاد عمالى كنفدرالي. ويضم هذا الاتحاد النقابات الوطنية التي تتخصص حسب القطاع.

ويحق للنقابات أن تشكل الاتحادات أو الاتحادات الكنفدرالية وأن تنضم إليها . كما يجوز له استقطاب الأعضاء الجدد في مكان العمل . إلا أنه وفي الممارسة العملية، فإن محاولات النقابات الجديدة لتكوين اتحادات فدرالية أو كنفدرالية تمت عرقلتها من خلال مناورات إدارية للتأجيل. وقد حاولت كنفدرالية النقابات المستقلة، التي تعمل منذ عام 1996 دون وضع قانوني رسمي، تنظيم النقابات المستقلة لكن دون جدوى . ويسمح القانون للنقابات بالارتباط بالهيئات العالمية الدولية وإقامة علاقات مع مجموعات العمال الأجنبية . والاتحاد العام للعمال الجزائريين، على سبيل المثال، عضو في الاتحاد الدولي للنقابات العمال الحرية . بيد أن القانون يحظر على النقابات الارتباط بالأحزاب السياسية، كما يحظر على النقابات تلقى التمويل من مصادر أجنبية . وللمحاكم سلطة حل النقابات التي تمارس نشاطات غير قانونية.

وينص القانون على حق الإضراب، وقد مارس العمال هذا الحق عملياً، مع مراعاة بعض الشروط . فبموجب مرسوم حالة الطوارئ، يمكن للحكومة أن تطلب من عمال القطاعين العام والخاص الاستمرار في العمل إذا كان الإضراب غير مصرح به أو غير قانوني . وطبقاً للقانون الخاص بالعلاقات الصناعية، يمكن للعمال الإضراب فقط بعد 14 يوماً من جهود التسوية أو الوساطة، التي يفرض القانون إجراءها . وقد عرضت الحكومة بين الحين والآخر التوسط في النزاعات. وينص القانون على أن القرارات التي يتم التوصل إليها من خلال الوساطة ملزمة للطرفين . وإن لم يتم التوصل إلى اتفاق من خلال الوساطة، يمكن للعمال الإضراب بصورة قانونية بعد التصويت على ذلك بالاقتراع السري . ولابد من المحافظة على حد أدنى من الخدمات العامة أثناء الإضرابات التي يقوم بها العاملون في قطاع الخدمات العامة.

كما ينص القانون على ضرورة الحصول على تصريح مسبق من الحكومة للقيام بالمسيرات والمظاهرات والإضرابات العامة. وقد حدثت إضرابات وتجمعات عمالية على مدار العام في قطاعات مختلفة بما فيها قطاعات البناء والصحة والموانئ والتعليم.

في بناء /قانون الثاني حشدت النقابات المستقلة الآلاف من طلبة المدارس الإعدادية والثانوية في مختلف أنحاء البلد للاحتجاج على شبكة سلم أجور العاملين في قطاع التعليم التي أعلن عنها في نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وقد شل الإضراب فعلياً نظام التعليم عن العمل لخمسة أيام تقريباً . وفي فبراير/شباط، قامت النقابات

المستقلة بإضرابين منفصلين استمر كل منهما ثلاثة أيام في جميع أنحاء البلد للمطالبة بأجر وتعويضات أفضل للعاملين في القطاع العام . وخلال الصيف، نظم المعلمون العاملون بموجب عقود إضراباً عن الطعام استمر 40 يوماً وحاولوا القيام بسلسلة من الاعتصامات الأسبوعية أمام مكتب الرئيس . وواصلت النقابات تنظيم احتجاجات ضيقة النطاق في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر تشرين الثاني في قطاعات التعليم والصناعة والتجارة البحريّة.

وقد أجازت السلطات الإضرابات بشكل عام ولكنها واصلت تطبيق الحظر المفروض على المسيرات والمظاهرات في مدينة الجزائر منذ عام 2001.

#### ب. الحق في التنظيم والتفاوض الجماعي

ينص القانون على حق النقابات في التفاوض الجماعي، وقد أثاحت الحكومة ممارسة هذا الحق عملياً للنقابات المصرح لها. ووفقاً للاتحاد العام للعمال الجزائريين، هناك 8,7 مليون عامل تشملهم اتفاقيات تفاوض جماعي. وقد وقع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ما مجموعه 218 اتفاقية تفاوض جماعي ما بين العامين 2000 و2007، بينما اتفاقيات تفاوض جماعي شملت قطاعات بكمٍلها واتفاقيات أجور في صناعات وأشغال عمومية وخدمات. والاتحاد العام للعمال الجزائريين هو الاتحاد الوحيد المخول التفاوض بشأن اتفاقيات تفاوض جماعي.

يحظر القانون تمييز أصحاب العمل ضد أعضاء ومنظمي النقابات ويوفر آليات لفض شكاوى نقابات العمل من ممارسات أصحاب العمل المناوئة للنقابات.

لم تكن هناك أي مناطق تجهيز لل الصادرات.

#### ج. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر الدستور كافة نماذج العمالة القسرية أو الإجبارية، بما في ذلك عمالة الأطفال، ولكن وردت تقارير من وزارة العمل بوجود مثل هذه الممارسات.

#### د. حظر عمل الأطفال والسن الأدنى للتوظيف

يحظر القانون تشغيل الأحداث القصر في أعمال خطرة أو غير صحية أو مؤذية أو في أعمال تعتبر غير مناسبة لاعتبارات اجتماعية أو دينية . والسن الأدنى للتوظيف هو 16 عاما، باستثناء الوظائف التدريبية . ولكي يصبح الأحداث الذين لم يبلغوا سن الرشد متدربيـن، يتعين عليهم الحصول على موافقة من الوصي القانوني. وقد ذكرت وزارة العمل في فبراير/شباط من عام 2006 أن 95 شخصاً فقط تم تحديدهم على أنهم "عمال صغار السن" أثناء الزيارات التي قام بها مفتشو العمل لـ 5,847 شركة. وتقوم وزارة العمل ببعض عمليات التفتيش المفاجئة لشركات القطاع العام، لكنها لا تقوم دوماً بفرض القوانين المتعلقة بموضوع السن الأدنى في القطاعين الخاص والزراعي.

في عام 2005، أفادت وزارة العمل أن معدل مشاركة الأطفال في القوة العاملة هو 0.56 بالمائة. إلا أن الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث (فورم)، وهي منظمة محلية غير حكومية لرصد وصيانة حقوق

الأطفال يمولها الاتحاد الأوروبي، شرکت في صحة هذا الرقم في عام 2007. وقالت الهيئة إنه في الولايات الثمانية الأكثر سكاناً، ستة بالمائة من الأطفال في سن العاشرة وما دون شاركوا في القوة العاملة، بينما شارك 63 بالمائة من الأطفال من سن 13 إلى 16 في القوة العاملة. وقد وجدت دراسة الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث أطفالاً يعملون ساعات مختلفة في ورش عمل صغيرة وفي مزارع عائلية، وبشكل خاص في الحرف غير الرسمية وفي البيع في الشوارع. وفي مؤتمر صحفي عقد في نوفمبر / تشرين الثاني، قال ممثلو فورم إن هناك مليون طفل يعملون في البلاد، وأن ما لا يقل عن نصف هذا العدد هم من الأطفال الذين لم يبلغوا السادسة عشرة من العمر.

وزارة العمل هي الجهة المسؤولة عن فرض قوانين العمل، إلا أن الافتقار إلى الموارد البشرية الكافية أعاد فرض التطبيق. وفي عامي 2006 و2007 قامت الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث بحملة توعية عامة تهدف إلى تشجيع الأطفال على البقاء في المدرسة حتى يبلغ عمرهم 16 سنة، بدل الانضمام إلى القوة العاملة.

#### هـ. ظروف العمل المقبولة

الحد الوطني الأدنى للأجور، وهو 12,000 دينار(77 دولار) شهرياً، لم يوفر مستوى معيشة لائقاً للعامل والعائلة. وقد تم تحديد الحد الأدنى للأجور في عام 2006 في ميثاق اجتماعي ثلاثي بين قطاع الأعمال والحكومة والعمال. وكان مفتشو وزارة العمل مسؤولين عن ضمان الانصياع لقواعد الخاصة بالحد الأدنى للأجور، إلا أنه لم يتم فرض القانون بشكل ثابت.

وكان عدد ساعات العمل المعتادة المتعارف على ها هو 37.5 ساعة في الأسبوع، مع استراحة واحدة لمدة عشر دقائق وساعة واحدة للغداء . . وحصل العمال الذين عملوا لفترات تتعذر ساعات العمل الأسبوعية النموذجية على أجر أعلى بناء على مقياس تدريجي يبدأ بدفع ما قيمته أجر ساعة ونصف من العمل مقابل كل ساعة عمل فعلية ويرتفع تدريجياً حتى يصل إلى دفع ضعف الأجر مقابل الساعة الواحدة، وذلك بحسب ما إذا كانت الساعات الإضافية التي اشتغلها العامل كانت في يوم عمل عادي أو في عطلة نهاية الأسبوع أو خلال عطلة رسمية. وبشكل عام، فرضت وزارة العمل تطبيق معايير العمل بشكل فعال، وخاصة في سلك ا لخدمة المدنية وفي شركات القطاع العام؛ ولكن فرض التطبيق كان أقل فعالية في القطاع الخاص بسبب انخفاض كثافة وجود النقابات العمالية فيه.

ويتضمن القانون معايير خاصة بالسلامة، ومعايير مهنية وصحية تم تطويرها بشكل جيد، إلا أن مفتشي وزارة العمل لم يقوموا بفرض هذه القواعد بشكل فعال . ولم ترد تقارير خلال العام عن عمال تم طردتهم لأنهم ابتعدوا بأنفسهم عن ظروف عمل خطيرة . ولأن التوظيف كان يتم عادة بناء على عقود مفصلة، فإن العمال نادراً ما تعرضوا لظروف غير متوقعة في مكان العمل . وإذا ما تعرضوا فعلاً لمثل تلك الظروف، فيمكنهم أو لا محاولة إعادة التفاوض بشأن عقد التوظيف، وفي حال عدم حدوث ذلك، يمكنهم اللجوء إلى المحاكم. إلا أن الطلب الشديد على الوظائف في الجزائر أفاد أرباب العمل الساعين إلى استغلال العمال . ولم يكن المهاجرون لأسباب إقتصادية من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الذين يعملون في البلد بدون وضع مهاجر قانوني شرعي مشمولين بمعايير العمل في البلد، مما جعلهم عرضة للاستغلال.